

أسباب تغير الفتوى وضوابطه

إعداد
الدكتور جبريل محمد حسن البصيلي
جامعة الملك خالد - كلية الشريعة
قسم أصول الفقه

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا بحث في أسباب تغير الفتوى وضوابطه، وهي من أخطر مسائل الفتوى لما لها من أثر في الأحكام؛ لأنه يتعلق بها الحلال والحرام، وتتأثر المصالح والمفاسد؛ فما يفتى به في زمن أنه مصلحة مطلوب تحقيقها، قد تتغير الفتوى فيفتى أنه مفسدة مطلوب تركها واجتنابها، وعكسه بعكسه، وما قد يفتى باجتنابه في وقت، قد يفتى بجوازه في وقت آخر.

ومسألة تغير الفتوى ليست على إطلاقها كما قد يتوهم المتوهمون في هذا العصر، وإنما هي مبنية على أسباب محددة، مضبوطة بضوابط، مقيدة بقيود ترسم معالمها.

وقد سرت في هذا البحث على المنهج العلمي في عرض مادته العلمية

وكتابته، فبدأته بمقدمة بينت فيها أهمية هذا البحث وسبب اختياره للكتابة فيه، كما بينت المنهج الذي سأتبعه في كتابته، ثم ذكرت الخطة التي سوف أسير عليها فيه.

ثم ذكرت بعد المقدمة تمهيداً وفيه مسألتان؛ الأولى: في التعريف بمصطلحات العنوان، والثانية: في بيان أقوال العلماء في تغير الفتوى.

ثم جعلت المبحث الأول: في أسباب تغير الفتوى، وهي عشرة أسباب؛ الأول: الأعراف والعوائد، الثاني: المصلحة، الثالث: تغير الاجتهاد، الرابع: السياسة الشرعية، الخامس: فساد الزمان، السادس: التطور في وسائل الحياة وأساليبها، السابع: الواقع، الثامن: النية، التاسع: تغير ماهية الشيء، العاشر: النظر إلى المآلات.

وجعلت المبحث الثاني: في ضوابط تغير الفتوى، وهي خمسة ضوابط؛ الأول: قصر التغير على سببه، الثاني: أن لا يصادم التغير نصوص الشريعة ومحكماتها ولا يكون حيث تكون، الثالث: أن التغير لا يقع مع بقاء العلة وتحقق الشروط، وانتفاء الموانع، الرابع: أن تغير الفتوى مبني على الدليل الشرعي، الضابط الخامس: أن الفتوى لأهل العلم المجتهدين.

ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.





الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن الله رفع شأن الفتوى، فيها يتبين الحلال والحرام، ويعبد الله على بصيرة، وتحفظ الحقوق، وتحقق المقاصد، وتجلب المصالح، وتندفع المفسدات، ونظراً لهذه المكانة، فقد اهتم بها العلماء فحرروا مسائلها، وضبطوا أحكامها، وبيّنوا شروطها وسائر متعلقاتها، ومن ذلك «تغير الفتوى» فقد أوضحوا أسبابه، وضبطوا محاله، وحددوا مواضعه. إلا أن مادته متفرقة، ونصوصه مبثورة، وجزئياته متناثرة. علماً بأن هذه المسألة من أخطر مسائل الفتوى لما لها من أثر في الأحكام، ولأنها تتعلق بها الحلال والحرام وتتأثر المصالح والمفسدات، فما يفتى به في زمن أنه مصلحة مطلوب تحقيقها، فقد تتغير الفتوى فيفتى أنه مفسدة مطلوب تركها واجتنابها، وعكسه بعكسه، وما قد يفتى باجتنابه في وقت، قد يفتى بجوازه في وقت آخر.

لذلك يجب الاهتمام بهذه المسألة ولا سيما في هذا العصر لكثرة المتغيرات، ولعلاقتها بالأصل القطعي - عموم الشريعة لكل الأزمان والأحوال والأشخاص - ويتطور أساليب الحياة ووسائلها، مما جعل التغير



والتطور وتبدل الأحوال السمة الغالبة في هذا العصر حتى شمل أنواع التكاليف والتصرفات. ولذا يتنادى العلماء والمهتمون من أبناء هذا العصر بأهمية هذه المسألة، ويذكرون بعظم أثرها، وكبر خطرها، ويدعون إلى تحريرها وضبطها حتى لا تصبح الأحكام من الحلال والحرام، والحقوق والمقاصد عرضة للتغيير والتبديل متأثرة بالآراء والخواطر، تهجم عليها السوانح، وتعرضها التوهيمات تحت ضغوط هذا العصر، متذرعة بما تقرر من تغير الفتوى.

وعلى الرغم من أهمية هذه المسألة، وعظيم خطرها إلا أنني لم أرها مجموعة، فرأيت أن أجمع شملها، وأضم متفرقاتها، وأردف التأصيل بالتطبيق، والنصوص بالشواهد، وأجمع بين القديم والمعاصر حتى ينتظم العقد، ويكمل الصرح، ويتم البناء، وتبرز المعالم، وتتضح المرامي والمقاصد. مساهمة في حماية الشريعة، وبيان جهود العلماء، وأن المسألة ليست على إطلاقها كما قد يتوهم المتوهمون في هذا العصر. وإنما هي مبنية على أسباب محددة، مضبوطة بضوابط، مقيدة بقيود ترسم معالمها، وتحدد مراميها، وتوضح غامضها، وتزيل اللبس عنها.

وسأسير في هذا البحث على المنهج العلمي في عرض مادته العلمية وأكتبه بلغة علمية وأسلوب عربي، وقد جاء في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين وخاتمة، وفيما يأتي عرض خطته.

المقدمة، وتشمل:

١ - أهمية البحث وأسباب اختياره.

٢ - منهج الكتاب فيه.

٣ - خطته.

التمهيد، وفيه مسألتان:

الأولى: التعريف بمصطلحات العنوان.



الثانية: أقوال العلماء في تغير الفتوى.

المبحث الأول: أسباب تغير الفتوى.

المبحث الثاني: ضوابط تغير الفتوى.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

أسأل الله أن ينفع بهذا الجهد المتواضع، وأن يحقق به ما أنيط من مقاصد، إنه سميع مجيب.



التمهيد

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى:

التعريف بمصطلحات العنوان

يتكون هذا العنوان من أربع مفردات: أسباب - تغير - فتوى - ضوابط. ولكل مفردة معنى يخصها، ولها مجتمعة معنى عام، وعليه فسأبين معنى كل مفردة، ثم أوضح المعنى العام للعنوان مجتمعة فيه هذه المفردات.

١ - الأسباب: جمع سبب، وهو في اللغة يطلق على الحبل وعلى غيره، وهو كل ما يتوصل به إلى غيره^(١)، ولا فرق عند جمهور اللغويين بينه وبين كل من الشرط والعلة^(٢).

وبعضهم فرق بين هذه المفردات، ففرق بين السبب والشرط فقال: السبب يحتاج إليه في حدوث المسبب، ولا يحتاج إليه في بقاءه، والشرط يحتاج إليه فيهما؛ كالحياة لما كانت شرطاً في وجود القدرة لم يجز أن تبقى القدرة مع عدم الحياة^(٣).

وفرق بين السبب والعلة: أن السبب لا يتأخر عن مسببه والعلة تتأخر عن المعلول^(٤).

(١) انظر: تاج العروس (٣/٣٨)، جمهرة اللغة (١/١٠)، لسان العرب (١/٤٥٥)، غريب القرآن لابن قتيبة ص ٢٩١، المفردات في غريب القرآن للرازي ص ٤٥٠، النهاية في غريب الحديث (٢/٨٣٠)، غريب الحديث للخطابي (٢/٥٠٤).

(٢) انظر: الكليات (١/٧٩٦ - ٧٩٧).

(٣) انظر: الفروق اللغوية للعسكري ص ٢٧١.

(٤) المصدر نفسه ص ٣٧٠.



وفي اصطلاح الأصوليين: ما يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم لذاته^(١).

وأطلقه الآمدي على العلة الشرعية فقال: «هو كل وصف ظاهر منضبط دل الدليل السمعي على كونه معرفاً لحكم شرعي»^(٢).

٢ - التغير هو: التحول والتبدل من شيء إلى آخر، يقال: حوَّله إذا غيره وبدله، ويقع على وجهين؛ أحدهما: في صورة الشيء دون ذاته، والثاني: تبديله بغيره، أي: تغيير ذات الشيء^(٣).

٣ - الفتوى في اللغة: تطلق على تبين الحكم، والجواب على أمر مشكل، والاستفتاء: طلب الفتوى، ويقال: فتيا، وتطلق أيضاً على تعبير الرؤيا^(٤). وكل هذا قد جاء في التنزيل، قال الله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، وقال: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَهَمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا﴾ [الصافات: ١١]، وقال: ﴿أَفْتُونِي فِي أَمْرِي﴾ [النمل: ٣٢]، وقال: ﴿أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ﴾ [يوسف: ٤٣].

وفي الاصطلاح: إخبار المفتي^(٥) عن حكم شرعي^(٦).

(١) انظر: التعبير شرح التحرير (١٠٦٠/٣)، تنقيح الفصول ص ١٠، الفروق (٢٣٠/١)، رفع الحاجب (٢٩٤/٣)، الإيهاج (٢٠٦/١)، البحر المحيط (٢٤٦/١)، شرح مختصر الروضة (٤٢٨/١)، شرح الكوكب المنير (٣٥٩/١).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (١١٧/١).

(٣) انظر: تاج العروس (٢٨٦/١٣)، المحكم لابن سيدة (٤٤١/٢)، لسان العرب (٣٤/٥)، المفردات للراغب (١٦٨/٢).

(٤) انظر: معجم مقاييس اللغة (٤٧٣/٤)، تاج العروس (٢١١/٣٩ - ٢١٢)، المصباح المنير (٢٣٩/٢).

(٥) هو: المجتهد في أحكام الشريعة نصاً واستنباطاً. انظر: المعتمد (٣٦٣/٢)، إحكام الفصول ص ٧٢٩، العدة (١٥٩٥/٥)، المنحول ص ٥٢٧، المحصول (١١٢/٦)، نهاية الوصول (٣٩٠٤/٩)، تشنيف المسامع (٦١١/٤)، الغيث الهامع (٨٩٨/٣)، الردود والنقول (٧٢٤/٢)، البدر الطالع (٤٠١/٢).

(٦) انظر: صفة الفتوى لابن حمدان ص ٤، إعلام الموقعين (١٩٦/٤)، أنيس الفقهاء =

٤ - الضوابط: جمع ضابط من الضبط، وهو في اللغة: من إمساك الشيء باليد إمساكاً يؤمن معه الفوات، وضبط الشيء حسياً كان أو معنوياً لزومه وحفظه بالحزم^(١).

وهذا المعنى موجود في الاصطلاح، فإن الأصوليين والفقهاء والمحدثين وغيرهم من أرباب الفنون يستعملونه لحزم المسألة وحصر جزئياتها والتمكن منها؛ بحيث لا يخرج عنها فرد من أفرادها، وتمييزها عن غيرها فلا يدخل معها غيرها، ولا يختلط بها سواها^(٢).

وهو المراد في موضوعنا هذا، فالمراد بضوابط تغير الفتوى: الأحكام التي تحددها وتقيدها، فتقصرها على أسبابها، وتخصصها بها فلا تتجاوزها ولا تخرج عنها.

المعنى العام لهذا العنوان:

إن هناك أموراً^(٣) إذا وجدت وتحققت اقتضت أن تتغير الفتوى عما كانت عليه وتتحول، ولهذا التغير أمور^(٤) تقيدته وتحدده وتوضح معالمه وتقصره على موضعه؛ فلا يتعداه إلى غيره ولا يتجاوزوه.

= ص ٣٠٥، الذخيرة للقرافي (١٠/١٢١)، مواهب الجليل (١/٤٥)، الفتوى في الشريعة لابن خنن (١/٣١).

(١) انظر: الصحاح في اللغة (١/٤٠٥)، معجم مقاييس اللغة (٣/٣٨٦)، لسان العرب (٧/٣٤٠)، تاج العروس (١٩/٤٣٩)، الكليات (١/٩١٤).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٦٦، شرحه غمز عيون البصائر (٣/٢)، حاشية البناني (٢/٢٩٠)، شرح مختصر الروضة (٢/١٤٤)، نزعة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر ص ٦٩. واستعمال هذه الكلمة «الضابط» عند علمائنا المتقدمين من أصوليين وفقهاء وغيرهم مشهور بهذا المعنى نفسه. انظر إضافة إلى ما سبق: الفروق (١/٤٨٧)، شرح المحلي على الجوامع (٢/٢٠١)، إحكام الأمدي (٣/٢٦٣)، البرهان في أصول الفقه للجويني (٢/٧٣٢)، الأشباه والنظائر لابن السبكي (١/٢١).

(٣) هي أسباب تغير الفتوى. وسيأتي عرضها وتحريرها.

(٤) هي ضوابط تغير الفتوى. وسيأتي عرضها وتحريرها.



المسألة الثانية:

أقوال العلماء في تغير الفتوى

أرى أنه من اللازم عليّ من باب المنهجية العلمية والأمانة البحثية قبل أن أدخل إلى لب المسألة وجوهرها أن أبين أن تغير الفتوى محل نظر بين العلماء، فالمشهور القول به^(١)، وهو القول الذي تتفرع عليه مسألة البحث هنا. وقول آخر يمنع تغير الفتوى مطلقاً وله وجهة نظره وأدلته، وله رأي في المسائل التي ذكرها أصحاب القول الأول شواهد لقولهم، وفيما يأتي بيان هذا القول وأدلته.

ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الفتوى لا تتغير ولا تتبدل لا باعتبار الزمان ولا باعتبار المكان ولا باعتبار غيرهما من الأحوال. واستدلوا بأدلة أذكرها على سبيل الاختصار:

الدليل الأول:

أن الشريعة موضوعة للعموم والشمول

بالنظر والتتبع لأحكام الشريعة قرر فقهاؤنا أن الشريعة عامة في الزمان والمكان والأحوال والأشخاص، قال ابن حزم رحمته الله: «إذا ورد النص من القرآن والسنة الثابتة في أمر ما على حكم ما، ثم ادعى مدع أن ذلك الحكم قد انتقل أو بطل من أجل أنه انتقل ذلك الشيء المحكوم فيه عن بعض أحواله، أو لتبدل زمانه، أو لتبدل مكانه، فعلى مدعي انتقال الحكم من أجل ذلك أن يأتي ببرهان من نص قرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ ثابتة على أن ذلك الحكم قد انتقل أو بطل»^(٢)، وأقام الدليل القاطع على ذلك فقال في معرض سؤال:

فإن قيل: وما الدليل على تمادي الحكم مع تبدل الأزمان والأمكنة؟

(١) لأسباب محدودة تقتضيه، وبضوابط وقيود تحدد محالّه، وتقصره على أسبابه ومواقفه.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٥٠٢/٥) وانظر ما بعدها.

قلنا وبالله التوفيق: «البرهان على ذلك صحة النقل من كل كافر^(١) ومؤمن على أن رسول الله ﷺ أتانا بهذا الدين، وذكر أنه آخر الأنبياء، وخاتم الرسل وأن دينه هذا لازم لكل حي، ولكل من يولد إلى يوم القيامة في جميع الأرض، فصح أن لا معنى لتبدل الزمان، ولا لتبدل المكان، ولا لتغير الأحوال، وأن ما ثبت فهو ثابت أبداً في كل زمان وفي كل مكان وعلى كل حال^(٢)...».

الدليل الثاني:

أن التغير مع بقاء العلل والأوصاف... نسخ

استدل القائلون بعدم تغير الفتوى، أن حقيقة التغير إنما تكون مع بقاء العلل والأوصاف، وتحقق الشروط وانتفاء الموانع، وهذا لو وقع فهو نسخ، والنسخ حق للشارع انتهى بنهاية الوحي بإجماع علماء الأمة قال الشاطبي رحمه الله: «فلذلك لا تجد فيها بعد كمالها نسخاً ولا تخصيصاً لعمومها، ولا تقييداً لإطلاقها، ولا رفعاً لحكم من أحكامها؛ لا بحسب عموم المكلفين، ولا بحسب خصوص بعضهم، ولا بحسب زمان دون زمان، ولا حال دون حال، بل ما أثبت سبباً فهو سبب أبداً لا يرتفع، وما كان شرطاً فهو أبداً شرط، وما كان واجباً فهو واجب أبداً، أو مندوباً فهو مندوب، وهكذا جميع الأحكام، فلا زوال لها ولا تبدل، ولو فرض بقاء التكليف إلى غير نهاية لكانت أحكامها كذلك^(٣)».

الدليل الثالث:

ما يلزم على القول بتغير الفتوى من اللوازم الفاسدة

استدل المانعون من القول بتغير الفتوى، بأنه يلزم على القول به القول

(١) أراد أن النقل متواتر فيدخل فيه المسلم والكافر.

(٢) الإحالة السابقة.

(٣) الموافقات (١/٧٨ - ٧٩)، وانظر: (٣٧/٢) منها.



بتغير الأحكام، ويلزم على القول بهذا مفسد كبيرة من تقديم المصلحة المتوهمة والملغاة على النص، وخرق باب الشريعة، والتحلل من ربة التكالييف، والخروج من دائرة الشرع، ونقض عرى الإسلام، وتبديل شرع الله، وهذه لوازم باطلة، فما أدى إليها فهو باطل.

ودليل ذلك أنه قد استغل كثير من مثقفي العصر هذا القول، وحملوه على غير ما أراد به الفقهاء قديماً وحديثاً، وتوسعوا في فهمه حتى نادى بعضهم بتغيير وتبديل الأحكام الشرعية القطعية المجمع على ثبوتها إلى يوم الدين.

فدعا بعضهم إلى تقييد الطلاق وتقييد تعدد الزوجات مطلقاً، وإلى الاختلاط ونزع الحجاب، وأباح بعضهم الربا، وذهب بعضهم إلى تعطيل الحدود، وساوى بعضهم بين الذكر والأنثى في الميراث، واستندوا في كل ذلك إلى أن الشريعة مرنة وأن الأحكام تتغير بتغير الزمان، فتقبل التطور لتلائم العصر^(١).

وبعضهم أجرى ذلك حتى على العقيدة والعبادات المحضة^(٢) فقد سئل أحدهم: إلى أي حد ترى الأصول الدينية ثابتة؟ وإلى أي حد تراها تقبل التغيير؟ فأجاب: كل الحقائق الدينية قابلة للتغيير!! وما الاجتهاد إلا محاولة لتغيير الثوابت الدينية لمواجهة عصور جديدة^(٣).

وفي بيان خطر هذا القول يقول الشيخ أبو زهرة رحمته الله: «إن كلمة

(١) انظر: العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب ص ١٩٣ - ١٩٧، ٢٤٩ - ٢٥٣، ٢٥٧ - ٢٧١، ٣٥٣ - ٣٥٥، بدعة إعادة فهم النص ص ٥٤، ٥٧ - ٥٨، ٦٢، ٧٠ - ٧٣، ٧٦، ٨٤ - ٨٧.

(٢) انظر: العصريون معتزلة اليوم ص ٢٢ - ٢٣، تهافت العلمانية لصالح الصاوي ص ١٩ - ٢١، ٣٣ - ٣٤، ١٣٤، بدعة إعادة فهم النص ص ٥٧، ٥٤ - ٦٢، ٥٨ - ٧٠، ٦٣ - ٨٤، ٧٦، ٧٣ - ٨٧.

(٣) تهافت العلمانية ص ٣٤ - ١٣٤.

التطور تضايقني نفسياً: إن الذين يرددونها يريدون أن يحولوا الشريعة عن مقاصدها إلى ما يوافق أهواء واردة إلى مجتمعاتنا في عواصف ناسفة للحقائق الإسلامية، فيلغون الزكاة باسم تطور الاشتراكية، ويلغون الميراث باسم ذلك التطور أيضاً، ويكادون يلغون الزواج والطلاق باسم التطور، إنهم يريدون التبديل، ولا يريدون إيجاد أحكام لما جد من أحدث.

يريدون أن تكون الشريعة محكومة بما يجري بين الناس لا أن تكون حاکمة على ما يجري، وينسون أن الشريعة نزلت من عند الله لإصلاح المجتمع وتنظيم العلاقات بين الناس»^(١).

ويقول الدكتور محمد محمد حسين رَحِمَهُ اللهُ :

«إن هذه الدعوة دعوة عامة تهاجم التقليد»^(٢)، وتطالب بإعادة النظر في التشريع الإسلامي كله دون قيد، فانفتح الباب على مصراعيه حتى ظهرت الفتاوى التي تبيح الإفطار لأدنى عذر، وظهرت الفتاوى التي تبيح المعاملات التي تقوم على الربا، وظهرت الفتاوى التي تحظر تعدد الزوجات، وتحظر الطلاق، وبذلك تحول الاجتهاد في آخر الأمر إلى تطوير للشريعة الإسلامية يهدف إلى مطابقة الحضارة الغربية أو الاقتراب منها»^(٣).

القول الثاني: جواز تغير الفتوى لأسباب محددة معتبرة، وبضوابط وقيود تحدد هذا التغير، وتقصره على أسبابه المعتبرة، وتخصه بمواضعه المحددة، وهذا القول مشهور عند المتقدمين من العلماء والمعاصرين وستأتي

(١) بواسطة: العصرانيون بين مزايم التجديد وميادين التغريب ص ٢٠١.

(٢) أي: القديم.

(٣) بواسطة: العصريون معتزلة اليوم ص ٦٠، وانظر: جذور الانحراف في الفكر الإسلامي الحديث لجمال سلطان ص ٨٤، ١٧٤، دعوة جمال الدين الأفغاني في ميزان الإسلام ص ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣ - ٢٣٤، جريدة المدينة العدد (١٣٦٣٤) تعليق الدكتور أحمد محمد الموافي على د. نصر أبو زيد حول ميراث المرأة. الاثنين ١٤٢١/٥/٢١ هـ.



نصوصهم وشواهدهم في أثناء عرض أسباب تغير الفتوى وضوابط هذا التغير.

القول الثالث: قول لبعض مثقفي هذا العصر أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والحال مطلقاً.

وهذا القول لا يعرف لأحد من أهل العلم ممن يعتد به لا من المتقدمين ولا من المعاصرين ولم يعرف إلا في هذا العصر، وقد سبق ذكر بعض أمثلتهم وسيأتي مزيد منها. وكلها تدل على أنهم يرون تغير الأحكام مطلقاً، ولا يقف التغير عندهم على حد^(١).

وقد استدل هؤلاء بوقائع رأوا أن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم من الأئمة قالوا فيها بتغير الفتوى واعتبروا ذلك دليلاً على قولهم بتغير الفتوى مطلقاً^(٢). يقول أحدهم وقد سئل: «إلى أي حد ترى الأصول الدينية ثابتة، وإلى أي حد تراها تقبل التغير؟ فأجاب: كل الحقائق الدينية قابلة للتغير!! وما الاجتهاد إلا محاولة لتغيير الثوابت الدينية لمواجهة عصور جديدة بدءاً باجتهاد عمر رضي الله عنه بشأن المؤلفة لقلبهم على الرغم من وجود النص وانتهاءً بأراء فقهاء أقل شأنًا في كثير من الأمور»^(٣).

وقد تتبع القائلون بعدم تغير الفتوى هذه الوقائع، وبينوا أن الفتوى فيها لم تتغير، وإنما تغيرت الوقائع وعللها وأسبابها ومقتضياتها حتى صارت وقائع ومسائل أخرى جاءت أحكامها والفتوى فيها على مقتضاها، وأن الوقائع السابقة باقية أحكامها والفتوى فيها على ما هي عليه، وهذا ليس تغيراً في الفتوى، لأن تغير الفتوى الحقيقي معناه: أن تتغير الفتوى مع بقاء

(١) انظر الكتب الآتية: العصريون بين مزاعم التجديد وميادين التغير لمحمد حامد الناصر، والعصريون معتزلة اليوم ليوسف كمال، تهافت العلمانية لصالح الصاوي.

(٢) سيأتي جملة من هذه الوقائع.

(٣) تهافت العلمانية لصالح الصاوي ص ٣٤، ١٣٤ نقله عن بعض أصحاب هذه الرؤية.

العلل والأسباب والمقتضيات والملابسات، أي: أن الواقعة هي الواقعة نفسها بجميع ملابساتها ومتعلقاتها، وتتغير الفتوى والحكم فقط وهذا غير واقع.

فالحكم يتبع مُدْرَكه، والمُدْرَك هو الذي يتغير، بمعنى أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا فإذا جاء النص مبنياً على علة، فمهما وجدت تلك العلة وجد الحكم، ولا يتخلف عنها ما دامت الشروط متحققة، والموانع منتفية. فإذا تخلفت العلة، أو تخلف شرط، أو وجد مانع، تخلف الحكم لكن المسألة حينئذ غير المسألة، والواقعة غير الواقعة.

فمثلاً: المؤلفة قلوبهم فرض لهم سهم في الزكاة عند الحاجة إلى تأليف قلوبهم، فإذا عز الإسلام والمسلمون واستغنوا عن البذل لهم لتأليف قلوبهم فقد تغير الحال وانتفت العلة فتغير الحكم تبعاً لتغير علته ولكن المسألة حينئذ غير المسألة، والواقعة غير الواقعة، ولو عادت الحاجة لتأليف قلوب جماعة من الناس لكان الحكم مشروعية سهم من الزكاة لهم وهو سهم المؤلفة قلوبهم، وهذه مسألة وواقعة أخرى، فالحكم وهو إعطاء المؤلفة قلوبهم باق لم يتغير مرتبط بعلته وجوداً وعدمًا^(١).

قال أبو بكر ابن العربي: «... فكل ما فعله النبي ﷺ لحكمة وحاجة وسبب وجب أن السبب والحاجة إذا ارتفعت أن يرتفع الحكم، وإذا عادت أن يعود»^(٢).

ومثلاً: القتل العمد العدوان يوجب القصاص عند طلب الأولياء له، فمهما وجدت هذه الأوصاف وجد الحكم، ولا يتخلف، ولا يتأثر بزمان ولا بمكان أو بحال أو بأشخاص فإن تغير واحد من هذه الأوصاف تغير

(١) انظر: أحكام القرآن لأبي بكر ابن العربي (٩٦٦/٢)، فتح القدير للشوكاني (٣٧٢/٢) - (٣٧٣)، الإحكام شرح أصول الأحكام (١٨٤/٢)، المغني (٦٦٦/٢).
(٢) عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذي (١٢٧/٣).



الحكم، لكن المسألة حينئذ غير المسألة، والحال غير الحال، فلم يتغير الحكم بسبب الزمان ولا المكان ولا الأشخاص وإنما تغير لتغير الأوصاف، فصارت قضية أخرى لها حكم آخر، فحكم القصاص عند توفر شروطه لا يتغير أبداً^(١).

ومن القواعد المقررة عند العلماء: «أن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدمًا»^(٢).



(١) انظر: الثبات والشمول في الشريعة ص ٤٤٩ - ٤٥١.

(٢) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٤/٢)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٥٠٣/٢١)، القواعد الفقهية للندوي ص ٣٨٨.

المبحث الأول أسباب تغير الفتوى

سبق أن البحث في أسباب تغير الفتوى وضوابط ذلك مبني على القول بتغيرها، وهو قول معروف في القديم والحديث، قال به بعض مشاهير العلماء كالقرافي وابن القيم والشاطبي وابن عابدين^(١)، لكن هذا القول يختلف عن قول بعض أبناء هذا العصر أن الفتوى تتغير مطلقاً. فالقول بتغيرها بناءً على أسباب معتبرة تقتضي هذا التغير لا تلزم عليه اللوازم الباطلة التي تلزم على القول بالتغير مطلقاً مما سبق ذكره، لأنه قول مبني على سببه المعتبر فيقتصر عليه، ولا يتعداه إلى غير محله، وهي أسباب - كما سيأتي - لا تضاد نصوص الشريعة ومحكماتها، ولا تنال من كلياتها وقطعياتها، ولا من عمومها وشمولها للأزمان والأمكنة والأحوال والأشخاص... يدل على ذلك أن القائلين بهذا القول من العلماء كما سبق ذكرهم قائلون بهذا العموم.

السبب الأول: الأعراف والعوائد

جعل علماؤنا القائلون بتغير الفتوى، الأعراف والعوائد من أسباب هذا التغير. قال القرافي رَحِمَهُ اللهُ: «إن إجراء الأحكام»^(٢) التي مدرکہا العوائد مع تغير تلك العوائد خلاف الإجماع وجهالة في الدين، بل كل ما هو في الشريعة يتبع العوائد يتغير الحكم فيه عند تغير العادة إلى ما تقتضيه العادة المتجددة»^(٣).

(١) ستأتي نصوصهم.

(٢) يعني استمرارها مع تغير العادة التي هي مناطها.

(٣) الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام ص ٢١٨.



وأكد هذا المعنى فقال:

«فمهما تجدد في العرف اعتبره، ومهما سقط أسقطه، ولا تجمد على المسطور في الكتب طول عمرك، بل إذا جاء رجل من غير أهل إقليمك يستفتيك، لا تجره على عرف بلدك، واسأله عن عرف بلده، وأجره عليه، وأفته به دون عرف بلدك والمقرر في كتبك، فهذا هو الحق الواضح، والجمود على المنقولات أبداً ضلال في الدين، وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين»^(١).

وقرر العلامة ابن القيم هذه المسألة فقال:

«لا يجوز أن يفتي في الإقرار والأيمان والوصايا وغيرها مما يتعلق باللفظ بما اعتاده هو من فهم تلك الألفاظ دون أن يعرف عرف أهلها والمتكلمين بها فيحمله على ما اعتادوه وعرفوه وإن كان مخالفاً لحقائقها الأصلية. فمتى لم يفعل ذلك ضل وأضل...» وضرب أمثلة كثيرة على ذلك وختم الكلام بقوله: «وهذا باب عظيم يقع فيه المفتي الجاهل، فيضر الناس، ويكذب على الله ورسوله ﷺ ويغير دينه ويحرم ما لم يحرمه الله، ويوجب ما لم يوجبه»^(٢).

وبسط هذا المعنى في موضوع آخر، فعقد فصلاً طويلاً فيه، وأورد أمثلة كثيرة عليه^(٣).

وقرره كذلك ابن عابدين بقوله: «كثير من الأحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف أهله»^(٤)، وكما قرر فقهاؤنا المتقدمون أن من أسباب تغير

(١) الفروق (١/١٧٦ - ١٧٧).

(٢) إعلام الموقعين (٤/٢٢٨ - ٢٢٩).

(٣) انظر: إعلام الموقعين (٣/١٤ - ٧٠) قال ﷺ: «فصل في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد».

(٤) رسالة «نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف» مجموعة رسائل ابن عابدين (٢/١٢٣).

الفتوى تغير العرف والعادة قرره المعاصرون كذلك، فهذا الشيخ أحمد فهمي أبو سنة يعقد في كتابه «العرف والعادة في رأي الفقهاء» فصلاً بعنوان: «تبدل الأحكام بالعرف والعادة» يقول فيه:

«إن المقصد الأعظم للشريعة هو حفظ مصالح الخلق على اختلافها، وأن مما به حفظها مراعاة العرف والعادة، وأن هذه المراعاة التي بها حفظ المصالح قد تستدعي لا محالة تغير الأحكام»^(١).

وقد قرر الفقهاء «أن العادة محكمة»^(٢)، وجعلوها إحدى القواعد الفقهية الكبرى التي تبنى عليها الأحكام، ومن المعهود والمقطوع به أن العادة تتغير، فما دامت الأحكام تبنى عليها فهي ستتغير تبعاً لها.

ولهذا أسسوا على ذلك قاعدة «لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان»^(٣).

وقد جعل الدكتور البوطي قاعدة «العادة محكمة» أحد الأمرين اللذين استند إليهما القائلون بتغير الأحكام لتغير الأزمان»^(٤).

السبب الثاني: المصلحة

من المقطوع به عند علماء المسلمين وعامتهم أن مقصود الخالق من الخلق مصلحتهم في العاجل والآجل، وأن الشريعة مبنية على تحقيق المصلحة، فحيثما كانت المصلحة فثم شرع الله، وهي قاعدة كلية مجمع عليها^(٥).

(١) العرف والعادة في رأي الفقهاء ص ٨٣.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٩، ولابن نجيم ص ٩٣، المنشور في القواعد (٣٥٦/٢)، مجلة الأحكام العدلية ص ٣٤، المدخل الفقهي العام (٩٩٩/٢).

(٣) مادة (٢٩) من مواد مجلة الأحكام العدلية، وانظر: المدخل الفقهي العام ص ٩٢٣ - ٩٢٤.

(٤) انظر: ضوابط المصلحة ص ٢٨٠ - ٢٨١.

(٥) قرر ذلك العلماء قديماً وحديثاً وسيأتي بعض نصوصهم.



وقد جاءت نصوص العلماء شاهدة لهذا الأصل.

قال العز بن عبد السلام: «والشريعة كلها مصالح»^(١).

وقال ابن القيم: «إن الشريعة مبناه وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد»^(٢).

ويقول أبو إسحاق الشاطبي: «إن وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل معاً»^(٣).

وإذا تقرر أن الشريعة مبنية على المصلحة، فإن القائلين بتغير الفتوى بنوا قولهم هذا على أن المصلحة تتغير وتبديل، فتتغير وتتبدل الأحكام المبنية عليها تبعاً لها ويرون أن إجماع الصحابة رضي الله عنهم قد انعقد على ذلك.

قال الدكتور شلبي في كتابه «تعليل الأحكام» بعد أن سرد أمثلة رآها تشهد لما أصله: «وهذا دليل على أن من الأحكام ما يدور مع المصالح ويتبدل بتبدلها، ومن أنكر ذلك فقد خالف إجماع الصحابة، وقد اعترف بكون إجماعهم حجة من قال بحجية الإجماع»^(٤).

وقد عد ذلك رداً على من منع تغير الأحكام بتغير المصالح فقال:

«وفي هذا رد على من منع تبدل الأحكام بتبدل المصالح ووقف عند المنصوص وإن أصبح لا يحصل المقصود منه». اهـ^(٥).

وقد تجرأ بعض الباحثين فوسعوا هذا السبب حتى هجموا على محكمات الشرعية وقطعياتها، متذرعين بأن المصلحة هي المقصودة في الشريعة، وأنها تتغير بتغير الزمان والحال، وهو مزلق خطير. قال الدكتور

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٩/١)، (١٢١/٢ - ١٢٢) منه.

(٢) إعلام الموقعين (١٤/٣)، وانظر: (٣٧٣/٤) منه، الطرق الحكمية ص ١٧ - ٢٤، إغائة اللهفان (٣٣١/١).

(٣) الموافقات (٦/٢، ٥٤).

(٤) تعليل الأحكام ص ٣٨.

(٥) المصدر نفسه ص ٧١.

القرضاوي: «... ومن ثم كان من مزالق الاجتهاد المعاصر الغلو في اعتبار المصلحة إلى حد تقديمها على محكمات النصوص أحياناً^(١)». وذكر من أمثلة ذلك أن بعضهم حلل الربا باسم المصلحة، وبعضهم دعا إلى مساواة الأنثى بالذكر في الميراث بدعوى المصلحة، مع معارضة ذلك للنص القطعي والإجماع المتيقن^(٢).

ثم قال في وصف هؤلاء:

«وهذا اللون من التحريف لا يأتي من قبل من هو أهل للاجتهاد من أهل العلم، وإنما يأتي دائماً من الدخلاء على فقه الشريعة، المتطفلين على علومها الأصيلة الذين لم تتوافر فيهم أدنى شروط الاجتهاد ولا يعرف أحدهم ما يجوز الاجتهاد فيه وما لا يجوز^(٣)».

وقد تصور بعضهم أن الصحابة رضي الله عنهم غيروا الأحكام المنصوصة لأجل المصلحة^(٤)، وهو توهم، وسيأتي الرد عليه في الضابط الثاني.

السبب الثالث:

تغير الاجتهاد

من المقطوع به عند العلماء جوازاً ووقوعاً أن الاجتهاد يتغير، فيكون تغييره أحد أسباب تغير الفتوى^(٥) عند من يرى أن الفتوى تتغير، وقد استدلوا

(١) الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراط ص ٧٠ - ٧١، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ص ١٤٤ - ١٤٥ كلاهما له، وانظر: تهافت العلمانية لصالح الصاوي ص ٣٣ - ٣٧، ٤١، العصرانيون ص ٢٤٩ - ٢٥٠، ٢٥٨، ٢٧١.

(٢) انظر المصادر نفسها.

(٣) الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ص ١٤٤ - ١٤٥، الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراط ص ٥٢ - ٥٣.

(٤) انظر: تحليل الأحكام للدكتور شلبي ص ٣٩ - ٥٦، ٧١، أصول التشريع لعلي حسب الله ص ١٨٤، المصلحة في التشريع لنجم الدين الطوفي ص ٣١ - ٣٢.

(٥) انظر: تغير الاجتهاد للدكتور وهبة الزحيلي ص ٨ - ١١، ٣١، تغير الفتوى للدكتور بازمول ص ٤١.



على ذلك بوقائع كثيرة وجدوا أن اجتهاد الأئمة تغير فيها، وتتبعوا الأمر من عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم إلى عهد الأئمة الأربعة، مما جعل ذلك محل قطع جوازاً ووقوعاً.

ومثلوا لذلك بأن عمر رضي الله عنه جعل طلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً مع أنه كان واحدة، ولم يعط المؤلفة قلوبهم مع أنه كان ثابتاً^(١).

ومن ذلك ما فعله الخليفان عثمان وعلي رضي الله عنهما من إيواء ضوال الإبل وقد نهى عنه في السنة؛ لما رأيا من فساد أحوال الناس وخراب ذممهم^(٢).

ومنه ما رآه بعض الصحابة رضي الله عنهم من منع النساء من الخروج إلى المساجد لما تغيرت حالهن وأحدثن ما لم يكن في عصر النبوة... مع ورود الإذن لهن بذلك^(٣).

ومنه أيضاً ما أفتى به بعض العلماء من جواز شراء الكلب للحراسة والزرع والماشية ونحو ذلك، ودفع الثمن، مع أنه قد ورد النهي عن ثمن الكلب^(٤).

(١) انظر المصادر السابقة في هامش: (٢).

(٢) انظر: الموطأ (٧٥٩/٢)، المحلى (٢٧١/٨)، السنن الكبرى للبيهقي (١٩١/٦)، المغني (٧٤٢/٥ - ٧٤٤)، سبل السلام (٩٤/٣ - ٩٦).

(٣) انظر: نيل الأوطار (١٣٠/٣ - ١٣٢) قال الشوكاني: وقد تمسك بعضهم في منع النساء من المساجد مطلقاً بقول عائشة: لو أن رسول الله ﷺ رأى من النساء ما رأينا لمنعهن من المسجد. قال: وفيه نظر، إذ لا يترتب على ذلك تغير الحكم، لأنها علقته على شرط لم يوجد في زمانه ﷺ، وانظر: نظرية المصلحة ص ٢٣٠ - ٢٣٢.

(٤) انظر: المجموع شرح المذهب (٢٢٨/٩ - ٢٢٩)، المغني (٢٧٨/٤ - ٢٧٩)، بداية المجتهد (١٢٦/٢ - ١٢٧).

السبب الرابع: السياسة الشرعية^(١)

السياسة الشرعية هي: التصرف من قبل الولاة بما يلائم تصرفات الشارع وقواعده الكلية في جلب المصالح ودرء المفسد^(٢).

فهي اجتهاد ولي الأمر المبني على حاجات الناس، وظروف حياتهم ومعايشهم وهذه أمور متغيرة متبدلة، فتتغير الفتاوى والأحكام تبعاً لها^(٣).

فقد أعطى الشارع لولاة الأمور صلاحيات كبيرة في تدبير شؤون الدولة بما يتفق مع أصول الشريعة وإن لم يرقم على هذه التدابير أدلة خاصة^(٤).

ومنحت الشريعة ولاة الأمور كذلك حقاً في تقييد المباح ومنعه أو الإلزام به - حسب ما تقتضيه المصلحة - وهذا يلزم عليه تغير الأحكام حسب الأحوال وفيما يأتي ذكر الأمثلة والشواهد:

من ذلك ما ذكره بعض الباحثين من زيادة عقوبة شارب الخمر^(٥) فقد كانت عقوبته في عهده عليه السلام وخلافة أبي بكر وصدر خلافة عمر رضي الله عنه أربعين جلدة، فلما انهمك الناس في الشرب، تشاور الصحابة رضي الله عنهم فزادوا عقوبته فجلدوه ثمانين جلدة^(٦).

(١) انظر: إعلام الموقعين (٣٧٢/٤) وما بعدها.

(٢) انظر: السياسة الشرعية لخلاف ص ٦ - ٧، السياسة الشرعية في الأحوال الشخصية ص ١٦ - ٢٦، الطرق الحكمية ص ١٦، ابن تيمية والولاية السياسية الكبرى في الإسلام ص ٥٩ - ٦٠.

(٣) انظر: مباحث أحكام الفتوى ص ٩٧.

(٤) انظر المصادر السابقة.

(٥) انظر: تحليل الأحكام ص ٥٩ - ٦٠.

(٦) انظر: المحلى (٣٦٤/١١ - ٣٦٥)، المغني (٤٩٨/١٢ - ٤٩٩)، سبل السلام (٣٠/٤)، نيل الأوطار (١٤٢/٧ - ١٤٣)، الحدود والتعزيرات عند ابن القيم ص ٢٩٢ - ٣٠٥.



ومن ذلك منع عمر رضي الله عنه الزواج بالكتايبات^(١) مع إباحة الشارع له^(٢)، ومنعه رضي الله عنه من تناول اللحم في يومين متتابعين لما في ذلك من الضرر على بعض أفراد المجتمع بما يلحقه من الضيق عليهم، حيث رأى أن اللحم لا يكفي للمجتمع جميعه إلا بذلك^(٣).

ومن ذلك عدم قسمة أرض السواد^(٤) مع دخولها في آية الغنائم^(٥) فقد رأى عمر رضي الله عنه عدم قسمتها على الغانمين^(٦).

ومن ذلك ما ذكره بعض المعاصرين أن للإمام منع تعدد الزوجات عند الضرر^(٧)، ومثله القول بتحديد المهر عند الحاجة^(٨)، وكذا القول بالتسعير عند وجود أسبابه^(٩)، مع أن ظاهر النصوص تخالف هذه الأحكام^(١٠).

- (١) انظر: السياسة الشرعية في الأحوال الشخصية ص ٥٤ - ٥٥، نظرية الإباحة عند الأصوليين والفقهاء ص ٣٤٨، تحليل الأحكام ص ٤٣ - ٤٥.
- (٢) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/٢٢٤)، الجامع لأحكام القرآن (٣/٦٧ - ٦٩)، تاريخ الطبري (٦/١٤٧)، المغني (٦/٥٨٩ - ٥٩٠).
- (٣) انظر: نظرية الإباحة ص ٣٤٥، الجامع لأحكام القرآن (٧/١٢٧)، الأثر في مناقب عمر ص ١٥٦ لابن الجوزي.
- (٤) انظر: تحليل الأحكام ص ٤٨ - ٥٦.
- (٥) هي قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ...﴾ [الأنفال: ٤١]، وهناك نصوص أخرى، انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/٤٣٠)، شرح معاني الآثار (٣/٢٤٦ - ٢٥١)، الإحكام شرح أصول الأحكام (٣/٥٠).
- (٦) انظر المصادر نفسها، وانظر: نظرية الإباحة ص ٣٥١.
- (٧) انظر: نظرية الإباحة ص ٣٥٤، المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني للبوطي ص ٢٠٧ - ٢٠٩.
- (٨) انظر: السياسة الشرعية في الأحوال الشخصية ص ٦٨ - ٧٢.
- (٩) انظر: الحسبة لابن تيمية ص ١٧ - ٣٩، الطرق الحكمية لابن القيم ص ٣٢٣ - ٣٤٩، نظرية الإباحة ص ٣٥٥ - ٣٥٨.
- (١٠) هي قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنْ وَكَلْتُمْ وَرَبِّعْ﴾، وقوله سبحانه: ﴿وَأَنكِسْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنطَارًا﴾، وحديث: «إن الله هو المسعر...». وانظر المصادر في الهوامش الثلاثة السابقة.

السبب الخامس: فساد الزمان

المراد بفساد الزمان: فساد أخلاق الناس، وضعف الورع والتقوى^(١)، ونقص الوازع والمروءة، وغلبة الشح، والقعود عن الاحتساب وقد عده الباحثون من أسباب تغير الفتوى^(٢).

ومن أمثلة هذا السبب وشواهدة: الحكم بتضمين الصناعات ولو لم يظهر تعديهم وتفريطهم حفظاً لأموال الناس، والقول بالتسعين دفعاً للضرر عن المجتمع إذا غلب الطمع على أرباب السلع، والإفتاء بجواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن وإقامة الشعائر الكفائية كالأذان والإمامة والخطابة عند عدم وجود من يقوم بها تبرعاً وحسبة، والقول بشبوت رؤية الهلال بشهادة واحد لقعود الناس عن طلب الرؤية. ومثل زيادة عقوبة شارب الخمر لما انهمك الناس في الشراب وتسارعوا فيه، وإمضاء عمر رضي الله عنه لطلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً زجراً للناس وعقوبة لهم على استعجالهم، وإيواء عثمان وعلي رضي الله عنهما لضوال الإبل حفظاً لها لما رأيا فساد الناس وخراب ذممهم، والقضاء بقبول شهادة الأمل من الناس ولو لم تتوفر العدالة على وجه الكمال حفظاً لحقوق الناس، ومن ذلك إفتاء بعض الفقهاء في بعض الأزمنة بمنع سفر الزوج بزوجه إلى بلد بعيد لفساد أخلاق الأزواج، حيث يتسلطون على زوجاتهم بالإيذاء ولا تستطيع المرأة أن تجد من يعينها على دفع الضرر عنها مع أن الحكم هو إلزام المرأة بعد أن تستوفي مهرها بتسليم نفسها لزوجها ومتابعته^(٣).

(١) انظر: المدخل الفقهي العام (١/٢٦٩).

(٢) انظر: نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف مجموع رسائل ابن عابدين ص ١٢٣ - ١٢٦، والمدخل الفقهي العام (١/٢٦٩ - ٩٣٠)، وتغير الاجتهاد للزحيلي ص ٣٧ - ٣٩.

(٣) انظر المصادر نفسها.



السبب السادس: التطور في وسائل الحياة وأساليبها

يعد التطور في وسائل الحياة وأساليبها وتدابير شؤونها في هذا العصر، وما أحدثته الثورة الصناعية، وسهولة الاتصال، وسرعة التنقل، وتداخل العالم، وتشابك منفعه ومصالحه، حتى صار كالقربة الواحدة، يعد ذلك من أسباب تغير الفتوى والاجتهاد^(١).

فقد استحدثت دول العالم الإسلامي في هذا العصر كثيراً من الأنظمة والتدابير السياسية والإدارية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها مما لم يكن معروفاً في تاريخ المسلمين إلى العصر الحديث فترتب على ذلك أن استجدت في حياة المسلمين أمور كثيرة غيرت كثيراً مما كان سائداً في مجتمعاتهم، ومعتاداً في حياتهم. وإن كانت المجتمعات الإسلامية كغيرها من المجتمعات الإنسانية تتطور حياتها في جوانب كثيرة، وتتجدد أساليب ووسائل معيشتها باستمرار، كما حصل في عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم من المستجدات وتغير الأحوال والتدابير ما لم يكن في عهده رضي الله عنه، وفي العصر الأموي استجد في بعض جوانب الحياة ما لم يكن في عصر الخلافة الراشدة وهكذا إلى العصر الحديث.

فمثلاً وقع في عهد عمر رضي الله عنه مستجدات، واستحدثت تدابير ومعالجات كالزيادة في عقوبة شارب الخمر وإمضاء طلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً وتقييد بعض المباحات كمنعه التزويج بالكتابات، ومنعه شراء اللحم في يومين متتابعين، ورأى في عصره أن المؤلفات قلوبهم لا مكان لهم لاستغناء الإسلام والمسلمين عنهم، وكذلك وضعه لدواوين الجند وإنشاء

(١) انظر: المدخل الفقهي العام (٩٢٦/٢)، تغير الاجتهاد ص ٣٥، تغير الأحكام في الشريعة للدكتور كوكسال ص ١٠٠.

السجون وتنظيم البريد وغير ذلك من التراتيب الإدارية، وهكذا على مدى تاريخ المسلمين.

يقول عمر بن عبدالعزيز رحمته الله: «يحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا»^(١).

وتصير حركة الاجتهاد على هذا فترد هذه العبارة أيضاً على لسان الإمام مالك ويجعلها أصلاً في اجتهاداته، فيبني عليها أحكاماً وفتاوى تتناسب مع ما استجد في عصره. وهكذا الحال نجد أن متأخري أتباع المذاهب الأربعة أفتوا في مسائل ووقائع على خلاف ما استقر فيها من الأحكام عند أئمة المذاهب ومتقدمي أتباعهم^(٢).

ومن أمثلة تغير الاجتهاد في هذا العصر بناءً على تطور الوسائل والأساليب وتقدم العلم، مسألة تقدير أكثر مدة الحمل، فقد اختلف فيها اجتهاد المذاهب الأربعة بين أربع وخمس وسنتين، بناءً على وقائع رويت وأخبار نقلت عن بعض النساء أنهن حملن أكثر من تسعة أشهر^(٣) فجاء العصر الحديث بما فيه من وسائل وتقرر أن الحمل لا يبقى إلى تلك المدد الطويلة. قال أبو زهرة: «والحق في هذه القضية أن هذه التقديرات لم تبين على النصوص بل على ادعاء الوقوع في هذه المدد، وأن الاستقراء في

(١) انظر: السياسة الشرعية للقرضاوي ص ٢٨٧، شرح قواعد المجلة للزرقا ص ٢٢٩.

(٢) ذكر ابن عابدين في رسالته «نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف» ضمن مجموع رسائله ص ١٢٣ - ١٢٩ مسائل كثيرة في الفقه الحنفي خالف فيها المتأخرون المتقدمين. ولم يعد ذلك مخالفة لقواعد المذهب، وانظر: شرح قواعد المجلة ص ٢٢٧ - ٢٢٩، المدخل الفقهي العام ص ٩٢٣ - ٩٣٩، شريعة الإسلام خلودها وصلاحها للتطبيق في كل زمان ومكان ص ١٢٨ - ١٣٤، مجلة دراسات إسلامية العدد الثاني (١٤١٨هـ) مركز البحوث - وزارة الشؤون الإسلامية الرياض ص ١٠٣ - ١٣٤.

(٣) منع بعض المتقدمين زيادة مدة الحمل عن المعتاد وهو تسعة أشهر، منهم ابن حزم، واستدل بقول الله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ وتتبع الروايات التي ذكرت عن بعض النساء أنهن حملن أكثر من تسعة أشهر وأبطل أسانيدھا. انظر: المحلى (٣١٦/١٠ - ٣١٧).



عصرنا الحاضر لا يجد من الوقائع ما يؤيد التقدير بخمس ولا أربع ولا سنتين وإنما الوقائع تؤيد التقدير بتسعة أشهر^(١).

ومن ذلك مثلاً: اجتهاد بعض الفقهاء المتقدمين في الحكم بثبوت النسب من رجلين بناءً على الأخذ بأقوال القافة فهذا الاجتهاد يردده العلم الحديث بأن الولد لا يتخلق من ماءين منفصلين^(٢).

ومن أمثلة ما أحدث من نظم وتدابير جعل القضاء في هذا العصر على درجات ولا يكون الحكم القضائي نافذاً إلا بعد مروره بعدة درجات من المحاكم^(٣).

السبب السابع: الواقع

للواقع أثر كبير في الفتوى، وأهمية بالغه في الأحكام، فهو عند العلماء نوع من أنواع الفقه^(٤) ومعرفته وفقهه أحد شروط الاجتهاد والفتوى عند العلماء^(٥)، والأدلة قاطعة بالاعتداد به^(٦)، وقد عده الباحثون من أسباب تغير الفتوى^(٧).

(١) الأحوال الشخصية له ص ٥٢، انظر: شريعة الإسلام وخلودها ص ١٢٨ - ١٣٤.

(٢) انظر: الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراط ص ٣١، مجلة العدل السعودية فقد أوردت بحثاً في البصمة الوراثية ص ٥٢ - ٧٨.

(٣) انظر: السياسة القضائية في عهد عمر بن الخطاب وصلتها بواقعنا المعاصر للدكتور الأغيش.

(٤) يعرف بفقه الواقع.

(٥) انظر: إعلام الموقعين (١/٨٧)، (٤/٢٠٤)، الموافقات (٤/٨٩ - ٩٨)، الفروق (١/٤٦)، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ص ٢٣٢.

(٦) انظر: الموافقات (٤/٩٩ - ١٠٣)، فقه الواقع دراسة أصولية. مجلة البحوث الفقهية المعاصرة العدد (٣٤) عام (١٤١٨هـ) ص ٧٨ - ٩٨، فقه الواقع دراسة أصولية للدكتور الدخيمسي ص ٧٥ - ٩٦.

(٧) انظر المصادر نفسها.

ومن أمثلة تأثير الواقع في الفتوى وتغيرها به، ترك النبي ﷺ إعادة بناء الكعبة على قواعد إبراهيم عليه السلام خشية أن تنفر قريش^(١)، واختلاف أجوبته ﷺ وقد سئل مرات عديدة عن أفضل الأعمال، مراعاة لواقع الزمان وحال السائل^(٢)، وإعطاؤه ﷺ لبعض حديثي العهد بالإسلام من الغنائم وترك أهل السابقة فيه، نظراً لقوة إيمانهم كما في حين^(٣).

ومن أمثلة تأثير الواقع أيضاً: زيادة عقوبة شارب الخمر، وجعل طلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً وقد كان واحدة، والقول بالتسعير وبضمان الصناع مطلقاً مراعاة للواقع، وقد كان القول بعدم التسعير وعدم الضمان إلا بتعد أو تفریط، والاستغناء عن المؤلفة قلوبهم في عهد عمر رضي الله عنه لقوة المسلمين، وقول بعض الصحابة رضي الله عنهم بمنع النساء من الخروج إلى المساجد مراعاة لواقعهن، وقد كان يؤذن لهن في عهده ﷺ، والتغليظ أو التخفيف في شروط العدالة حسب اختلاف واقع الناس^(٤).

السبب الثامن: النية

للنية أثر كبير في الفتوى تتغير بسببها وتختلف باختلافها، ولذلك جاءت القواعد الفقهية: «الأمور بمقاصدها»^(٥) و«لا ثواب إلا بنية»^(٦) و«من ابتغى في تكاليف الشريعة غير ما شرعت له فقد ناقض الشريعة»^(٧) و«العبرة

(١) انظر: فتح الباري (١/٢٢٤).

(٢) انظر: الموافقات (٩٩/٤ - ١٠٠).

(٣) انظر: فتح الباري (٨/٤٧ - ٤٩).

(٤) قد سبق عرض كثير من هذه الأمثلة وتوثيقها.

(٥) هي إحدى القواعد الخمس الكبرى. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٢٧، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ص ١٢٢.

(٦) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٩.

(٧) الموافقات (٢/٣٣٣).



في العقود للمقاصد والمعاني»^(١). والنية تميز العبادات عن العادات، والعبادات بعضها عن بعض^(٢)، وتقلب المباحات إلى طاعات^(٣)، فإذا قصد بالمباحات التقوي على الطاعات أو التوصل إليها كانت عبادة كالأكل والشرب واكتساب المال^(٤)، وتؤثر في الأيمان فتخصص العام وتعمم الخاص^(٥).

ومن أمثلة أثرها في الأحكام ما لو رمى المسلم المترس به بقصد رمي الكفار المترسين فأصاب المسلم لم يكن آثماً، ولو قصد رمي المسلم آثم. ومن ذلك من لبس يقصد ستر العورة وإظهار نعمة الله تعالى يختلف حكمه عمن لبس ليفاخر الناس ويتكبر عليهم، ومنها غرس شجرة في المسجد فإن قصد الظل لم يكره وإن قصد منفعة لنفسه كره، ومنها من باع عنباً ليأخذ خمراً كان آثماً، ومن باع سلاحاً للبغاة أو قطاع الطرق قاصداً معاونتهم آثم، ومن امتنع عن الطعام والشراب حمية لا يكون صائماً^(٦).

وقد جعلها ابن القيم أحد الأسباب التي تتغير الفتوى بموجبها قال رحمته الله: «فصل في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد»^(٧).

- (١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٦٦.
- (٢) انظر: أشباه السيوطي ص ٩، أشباه ابن نجيم ص ٢٩.
- (٣) انظر: أشباه السيوطي ص ٨.
- (٤) انظر: أشباه السيوطي ص ٨.
- (٥) انظر: أشباه السيوطي ص ١٥، أشباه ابن نجيم ص ٥٢.
- (٦) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨ - ٥٠، ١٦٦ - ١٦٩، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٩ - ٥٥، شرح قواعد المجلة للزرقا ص ٤٧ - ٤٨، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ص ١٢٣ - ١٣١، وانظر: مقاصد المكلفين لعمر الأشقر، والأمنية في إدراكه النية للقرافي.
- (٧) إعلام الموقعين (١٤/٣) وقد بسط القول في اعتبارها، انظر: (٧٥/٣ - ١٧٠) منه.

السبب التاسع: تغير ماهية الشيء

الماهية مشتقة من «ما هو» وهي ما به يجاب عن السؤال ب: ما هو، والمراد ذات الشيء، بعضهم جعلها مرادفة للحقيقة، وبعضهم جعلها أعم منها، فخص الحقيقة بالموجودات وجعلها عامة فيها وفي المعدومات^(١).

إذا عرف معنى الماهية فإن تغيرها عما هي عليه يعد سبباً من أسباب تغير الفتوى^(٢).

ومن أمثلة ذلك: تغير الخمر إلى خل فإنها قبل أن تتحول إلى خل محرمة ونجسة وبعد أن تحولت بنفسها إلى خل فهي طاهرة وحلال لتغير ماهيتها عما كانت عليه، قال ابن حزم رحمته الله: «إذا تبدلت الاسم فقد تبدل الحكم كالخمر يتخلل؛ لأنه إنما حرمت الخمر، والخل ليس خمرأً، وكالعدرة تصير تراباً، وكلبن الخنزيرة والحمر، والميتات يأكلها الدجاج، فقد بطل التحريم إذا انتقل اسم الميتة واللبن والخمر»^(٣).

وهذا السبب هو قاعدة فقهية صاغها بعض الفقهاء بقوله: «انقلاب الأعيان، هل له تأثير في الأحكام؟»^(٤)، ومثل لها بالخمر إذا تخلل، وبرماد الميتة، ولبن الجلالة، والزرع والبقول تسقى بماء نجس^(٥).

السبب العاشر:

النظر إلى المآلات

يعد النظر إلى ما يؤول إليه الحال في الواقعة سبباً في تغيير

(١) انظر: الكليات ص ٣٤٦، ٣٦١، ٨٦٣، ٨٦٥، التعريفات ص ١٩٥ - ١٩٦.

(٢) انظر: تغير الأحكام في الشريعة ص ٩٩.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام (٦/٥).

(٤) إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٥) انظر: إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك ص ١٤٢ - ١٤٣، القواعد للمقري المالكي (٢٧١/١ - ٢٧٢).



الفتوى^(١)، فبعض الوقائع إذا نظر في ظاهرها والحال التي عليها في أثناء السؤال أو الوقوع يكون لها حكم، وإذا نظر في عواقبها وما يؤول إليه الحال فيها وما يترتب عليها من نتائج يكون لها حكم آخر، «فيكون العمل في الأصل مشروعاً لكن ينهى عنه لما يؤول إليه من مفسدة، أو يكون ممنوعاً في أصله لكن يترك النهي عنه لما في ذلك من المصلحة»^(٢).

فمثلاً: ثبت في السنة ما يدل على أن الحكم الشرعي هو هدم البيت وإعادة بنائه على قواعد إبراهيم عليه السلام، لكن النبي ﷺ نظر فيما يترتب على هذا الفعل من المفسدة، وهي نفرة قريش عن الإسلام لما في نفوسهم من الفخر بيناتهم للبيت، فترك النبي ﷺ هذا الحكم نظراً لما سترتب عليه، وحكم بحكم آخر هو عدم هدم بناء قريش.

قال البخاري رحمه الله في ترجمته على هذا الحديث: «باب ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه»^(٣). ونص الحديث عنده: «لولا أن قومك حديث عهدهم بكفر لنتقضت الكعبة»^(٤). وذكر ابن حجر رحمه الله جملة فوائد استخلصها من هذا الحديث منها: «ترك المصلحة لأمن الوقوع في المفسدة»^(٥). ومن أمثلته كذلك: أن المنافق الذي ظهر نفاقه^(٦) حكمه القتل لكفره وسعيه في إفساد الدين وحال المسلمين وتفريق كلمتهم، لكن النبي ﷺ ترك ذلك مراعاة لما يؤول إليه من المفسدة وهي تنفير الناس عن الإسلام»^(٧). ونص الحديث: «دعه، لا يتحدث الناس أن محمداً

(١) انظر: مباحث في أحكام الفتوى ص ٨٩.

(٢) الموافقات (٤ - ١٩٨).

(٣) فتح الباري (٢/٢٢٤).

(٤) فتح الباري (٢/٢٢٤) ورواه مسلم. انظر: شرح النووي (٣/٤٧١).

(٥) فتح الباري (٢/٢٢٥) ونحو ذلك عن النووي في شرحه لصحيح مسلم (٣/٤٧١ - ٤٧٢).

(٦) المراد النفاق المكفر.

(٧) انظر: الموافقات (٤/١٩٧).

يقتل أصحابه»^(١). قال النووي رحمته الله: «وفيه ترك بعض الأمور المختارة والصبر على بعض المفسدات خوفاً من أن يترتب على ذلك مفسدة أعظم منه»^(٢).

ومن أمثلة ذلك: ما روي أن ابن عباس رضي الله عنه لما تفرس في رجل جاءه يسأله: هل للقاتل عمد توبة؟ أنه سيقتل، أجابه بأن ليس له توبة، وقد كان يرى أن للقاتل عمداً توبة^(٣). ومن ذلك أيضاً: إنكار المنكر مع أنه مشروع في الأصل^(٤)، فإذا كان يؤول إلى مفسدة أعظم فإنه يترك. قال ابن القيم رحمته الله: «إذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله ﷺ فإنه لا يسوغ إنكاره وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله»^(٥).

ووجه تغير الفتوى بالنظر إلى المآلات، أن هذه الأمور لو وقعت على أصلها وكان القول بها لا يؤول إلى مفسدات أعظم لكانت الفتوى بمشروعيتها، فإذا صارت ظروف وقوعها ستؤدي إلى مفسدات أكبر تكون الفتوى بعدم مشروعيتها.

ومما يدل على النظر في المآلات وتغير الفتوى بها أنه ينبغي عليها أحد أدلة التشريع المعروف «بسد الذرائع»^(٦) وهو أصل كبير^(٧). وكما هو معروف فإن مسائله الأصل أنها مباحة أو مشروعة^(٨) في ذاتها، لكنه يترتب على القول بها مفسدات فتمنع لذلك، فبالنظر إلى أصلها فالفتوى المشروعية أو الإباحة، وبالنظر إلى مآلها فالفتوى المنع.

- (١) رواه البخاري رقم (٣٥١٨) ورقم (٤٩٠٥) ومسلم (٤٤٥/٥) مع شرح النووي.
- (٢) شرحه على صحيح مسلم (٤٤٥/٥ - ٤٤٦).
- (٣) انظر: تفسير القرطبي (٩٧/٤)، تفسير ابن كثير (٥٣٥/١).
- (٤) أي: أن إنكار المنكر مشروع، إما وجوباً وإما ندباً حسب الأحوال.
- (٥) إعلام الموقعين (١٥/٣) وهو أصل مجمع عليه. انظر: مجموع الفتاوى (١٢٩/٢٨)، الفروق (٢٢٥/٤ - ٢٥٨)، الموافقات (٣٧٢/٢).
- (٦) انظر: إعلام الموقعين (١٤٨/٣ - ١٧١)، الموافقات (١٩٨/٤).
- (٧) جعله بعض العلماء أحد أرباع التكليف. انظر: إعلام الموقعين (١٧١/٣).
- (٨) أي: يكون حكم المسألة مشروعاً: إما مندوباً أو واجباً.



المبحث الثاني ضوابط تغير الفتوى

هذا المبحث مبني كذلك على القول بتغير الفتوى وهو دليل على عناية العلماء بهذه المسألة وإدراكهم لخطرهما، وقبل ذلك توفيق من الله تعالى لهم لحفظ هذه الشريعة من أن تنالها يد العبث، تحقيقاً لوعده سبحانه بحفظها، وفيما يأتي ذكر هذه الضوابط.

الضابط الأول: قصر التغير على سببه

بالتأمل فيما عرضه العلماء من أسباب تغير الفتوى، وما ذكروه من احترازات واشتراطات يمكن أن يستنتج أن من ضوابط هذا التغير قصره على سببه وتقييده بمناطه، وتحديد به محله وموضعه، لا يتعداه إلى غيره، فمثلاً: قرر العلماء^(١) من أسباب تغير الفتوى: الأعراف والعوائد، فحينئذ يكون التغير خاصاً بالفتاوى التي مبناها ومناط الأحكام فيها العرف والعادة، مقيداً بها لا يتجاوزها إلى الأحكام المبنية على النصوص فلا يدخل في العبادات ولا في الحدود ولا في المحكمات والقطعيات وغيرها من الأحكام المنصوصات.

يقول أحد شراح «مجلة الأحكام العدلية» شارحاً قاعدة «لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان»: «والمراد أن الأحكام المبنية على العرف والعادة لا على النص والدليل تتبدل مع تبدل العرف والعوائد التي بنيت عليها»^(٢) فهذا

(١) القائلون بتغير الفتوى.

(٢) شرح مجلة الأحكام العدلية للبايز ص ٣٦. وانظر: شرح قواعد هذه المجلة للزرقا ص ٢٢٧، العرف والعادة في رأي الفقهاء ص ٢١، ٨٤.

النص يوضح مراد الفقهاء بهذه القاعدة وأن إطلاقها مقيد بقيود.

ويقرر هذا الضابط الدكتور عبدالكريم زيدان، ويبين المراد بهذا التغير ومحله فيقول: «وهذا التغير في الأحكام لا يتناول إلا الأحكام المبنية على العرف، فلا يتناول الأحكام القطعية التي جاءت بها الشريعة، كما أن هذا التغير لا يعد نسخاً للشريعة؛ لأن الحكم باق، وإنما لم تتوفر له شروط التطبيق؛ فطبق غيره. يوضحه: أن العادة إذا تغيرت فمعنى ذلك: أن حالة جديدة قد طرأت تستلزم تطبيق حكم آخر، أو أن الحكم الأصلي باق، ولكن تغير العادة استلزم توافر شروط معينة لتطبيقه^(١).

وقد سبقه إلى هذا المعنى الشاطبي حيث قال: «وإنما معنى الاختلاف أن العوائد إذا اختلفت رجعت كل عادة إلى أصل شرعي يحكم به عليها»^(٢). ولذلك اشترط العلماء بالإجماع في العرف الذي تبنى عليه الأحكام ألا يصادم نصوص الشريعة وقطعياتها وكلياتها ومحكماتها^(٣).

على أنه عند التأمل وإمعان النظر لا يعد بناء الأحكام على العرف والعادة تغييراً للفتوى في حقيقة الأمر، وإنما هو تطبيق لمناط الحكم ومدركه، يدل على ذلك أن علماءنا لم يرو بناء الحكم على العرف المتغير اجتهاداً جديداً، وإنما تطبيق لاجتهاد سابق وقاعدة مقررة.

يقول القرافي: «وليس هذا تجديداً للاجتهاد حتى يشترط فيه أهلية الاجتهاد، بل هذه قاعدة اجتهد فيها العلماء، وأجمعوا عليها، فنحن نتبعهم فيها من غير استئناف اجتهاد، ألا ترى أنهم أجمعوا على أن المعاملات إذا

(١) الوجيز في أصول الفقه ص ٢٥٩، وانظر: المدخل له ص ١٠٢.

(٢) الموافقات (٢/٢٨٦).

(٣) انظر: العرف والعادة في رأي الفقهاء ص ٦١ - ٦٢، المدخل الفقهي العام للزرقا (٢/٨٨٢)، المدخل لعبدالكريم زيدان ص ١٠١، ٢٠٦، مصادر التشريع فيما لا نص فيه ص ١٤٦ - ١٤٧، خلاف، أصول التشريع لعلي حسب الله ص ٣٥٠.



أطلق فيها الثمن يحمل على غالب النقود، فإذا كانت العادة نقداً معيناً حملنا الإطلاق عليه، فإذا انتقلت العادة إلى غيره عينا ما انتقلت العادة إليه وألفينا الأول؛ لانتقال العادة عنه^(١).

قال: «وكذلك الإطلاق في الوصايا والأيمان وجميع أبواب الفقه المحمولة على العوائد إذا تغيرت العادة تغيرت الأحكام في تلك الأبواب»^(٢).

فإن قيل: قد سماه الفقهاء تغيراً في الأحكام.

فالجواب: أن هذا تجوز وتوسع، ولا مشاحة في إطلاق الألفاظ مع فهم الحقيقة.

وتوضيحاً لذلك، فمثلاً في مسألة إطلاق النقد، الحكم أنه يحمل على النقد الغالب، فإذا أطلق في وقت كان النقد الغالب نوعاً معيناً حمل عليه، فإذا تغير ذلك النقد حمل الإطلاق على النقد الذي صار غالباً، فالحكم لم يتغير، بل هو باق بحاله وهو الحمل على النقد الغالب، وإنما تغير المناخ في التطبيق. ومثلاً: الحكم بعد الدخول بأن القول قول الزوج في دفع الصداق بناءً على العادة، أو القول قول الزوجة بناءً على عادة غير تلك العادة، ليس باختلاف في الحكم، بل الحكم أن الذي ترجح جانبه بمعهود أو أصل فالقول قوله؛ لأنه مدعى عليه^(٣).

قال الشاطبي رحمته الله: «وهكذا سائر الأمثلة المبنية على العوائد، فالأحكام ثابتة تتبع أسبابها حيث كانت»^(٤). وقرر ذلك بكلام نفيس قال فيه:

(١) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ص ٢١٨ - ٢١٩، وانظر: الفروق (١/ ١٧٦ - ١٧٧)، (٢٨٨/٣)، (١٦٢).

(٢) المصادر نفسها.

(٣) انظر: الموافقات (٢/ ٢٨٦).

(٤) المصدر نفسه.

«اعلم أنه ما جرى ذكره من اختلاف الأحكام عند اختلاف العوائد، فليس في الحقيقة باختلاف في أصل الخطاب^(١)؛ لأن الشرع موضوع على أنه دائم أبدي لو فرض بقاء الدنيا من غير نكبة...، وإنما معنى ذلك الاختلاف، أن العوائد إذا اختلفت رجعت كل عادة إلى أصل شرعي يحكم به عليها، كما في البلوغ مثلاً، فإن الخطاب التكليفي مرتفع عن الصبي ما كان قبل البلوغ، فإذا بلغ وقع عليه التكليف، فسقوط التكليف قبل البلوغ ثم ثبوته بعده ليس باختلاف في الخطاب^(٢)».

الضابط الثاني: أن لا يصادم التغير نصوص الشريعة ومحكماتها ولا يكون حيث تكون

مما سبق عرضه من الأسباب نستنتج أن التغير يقع في المسائل التي تتغير مناطاتها كالمسائل التي تبني على الأعراف والعوائد، والمصالح والمفاسد، والتي للسياسة الشرعية فيها مجال، وغيرها مما يدخله الاجتهاد. وقد اشترط العلماء في التغير المبني على هذه الأسباب أن لا يعارض نصاً شرعياً، ولا محكماً من محكمات الشريعة، ولا قطعياً من قطعياتها أو كلياً من كلياتها. وهذا مجمع عليه.

فقد أجمع العلماء على أن من شروط صحة الاجتهاد، أن لا يعارض نصاً شرعياً، وأنه لا يدخل في محكمات الشريعة وكلياتها وقطعياتها، ولا يكون إلا في الظنيات، وما لا نص فيه، ولذلك: من القواعد المقررة عندهم المجمع عليها فيما بينهم، أنه: «لا اجتهاد مع النص»، كما اشترطوا

(١) أي: ليس نسخاً للأحكام. انظر: تعليق الشيخ دراز على الموافقات (٢/٢٨٥).

(٢) الموافقات (٢/٢٨٥ - ٢٨٦). وهو معناه عند الشيخ علي الخفيف في «محاضرات في أسباب اختلاف الفقهاء» ص ٢٥٧ بواسطة القرضاوي في كتابه «شريعة الإسلام، خلودها وصلاحها للتطبيق في كل زمان ومكان» ص ١٣٣ - ١٣٤، وعند الدكتور حسين حامد في كتابه «نظرية المصلحة في الفقه» ص ٣٩، وانظر: الوجيز في أصول الفقه ص ٢٥٩، والمدخل الفقهي ص ١٠٢ كليهما للدكتور عبدالكريم زيدان.



فيه أن يرتبط بمقاصد الشريعة ويكون محققاً لها لا معارضاً ولا منفكاً عنها.
وفيما يأتي النصوص والشواهد والتقاريرات:

جاء في قواعد «مجلة الأحكام العدلية»: «لا مساغ للاجتهاد في مورد النص»^(١).

قال الشارح: «ومعنى هذه القاعدة: أنه لا يسوغ الاجتهاد في قضية شرعية ورد عليها النص صراحة، لأن الاجتهاد إنما يكون فيما لا نص عليه. فمثلاً: ورد النص بمنع الظلم ولعب القمار فلا مساغ للاجتهاد بتجوزهما. وكذا حيث ورد النص بقصاص القاتل عمداً، عدواناً، إذا كان بالغاً عاقلاً وذلك بناءً على طلب ولي القتل، فلا مساغ للاجتهاد بعدم وجوب القصاص...؛ لأن مساغ الاجتهاد مقيد بعدم وجود النص»^(٢).

وقد عقد العلامة ابن القيم رحمته الله: فصلاً محكماً في تحريم الإفتاء والحكم في دين الله بما يخالف النصوص، وسقوط الاجتهاد والتقليد عند ظهور النص، وذكر إجماع العلماء على ذلك^(٣).

وما دام «لا اجتهاد مع النص» فالنصوص لا ينالها تغيير؛ لأن التغيير مرتبط بالاجتهاد.

وفي اشتراط العلماء: أن الاجتهاد لا يدخل القطعيات ولا المحكمات، وعليه فلا يدخلها التغيير ولا تتأثر بالأحوال، ولا بالأزمان، يقول الغزالي رحمته الله: «المجتهد فيه كل حكم شرعي ليس فيه دليل

(١) مجلة الأحكام وشرحها للباز ص ٣٦. وانظر: المدخل الفقهي العام ص ١٠٠٨ - ١٠٠٩، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ص ٣٨١ - ٣٨٣، القواعد الفقهية للندوي ص ٧٦ - ٧٧.

(٢) شرح المجلة للباز ص ٣٦. وانظر المراجع السابقة.

(٣) انظر: إعلام الموقعين (٢/ ٢٦٠ - ٢٧٥).

قطعي»^(١).

وقال الشاطبي رحمته الله: «... فأما القطعي لا مجال للنظر فيه بعد وضوح الحق في النفي أو في الإثبات، وليس محلاً للاجتهاد؛ لأنه واضح الحكم حقيقة، والخارج عنه مخطئ قطعاً»^(٢).

وهو قول مبثوث في كلام العلماء في المذاهب جميعها^(٣).

ونقله في «المسودة» منصوصاً عن الإمام أحمد رحمته الله^(٤).

ويمثل العلماء لذلك بالصلوات الخمس وصوم رمضان والزكاة والحج والحدود والجنايات المقدرة، والموارث، والنكاح، وكل الواجبات والمحرمات المنصوص عليها في القرآن والسنة وكذا الأحكام التي ثبتت بإجماع الأمة، والمبادئ العامة كوجوب العدل وتحريم الظلم^(٥).

* قال ابن القيم رحمته الله: «الأحكام نوعان: نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها لا بحسب الأزمنة ولا الأمكنة، ولا اجتهاد الأئمة، كوجوب الواجبات، وتحريم المحرمات، والحدود المقدرة بالشرع على الجرائم، ونحو ذلك، فهذا لا يتطرق إليه تغيير ولا اجتهاد يخالف ما وضع عليه. والنوع الثاني: ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زماناً ومكاناً

(١) المستصفى (٤/٣٥٤).

(٢) الموافقات (٤/١٥٦).

(٣) انظر: المحصول (٢/٤٩٩)، التحصيل (٢/٢٨٨)، المسودة ص ٤٥٨، البحر المحيط (٦/٢٢٧)، تيسير التحرير (٤/١٨٠)، وانظر: التفريق بين الأصول والفروع (٢/٢١٩)، القطع والظن عند الأصوليين (٢/٤٣٥). وسبق نص الغزالي والشاطبي.

(٤) انظر: المسودة ص ٤٥٨.

(٥) انظر: إغاثة اللهفان (١/٣٣٠ - ٣٣١)، الموافقات (٤/٢٣٣ - ٢٣٧)، تغير الاجتهاد للزحيلي ص ٣٠ - ٣١، المدخل الفقهي العام ص ٩٢٥، مباحث في أحكام الفتوى ص ٨١ - ٨٣. وانظر: الثوابت والمتغيرات لصالح الصاوي ص ٣٣ - ٤٣، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ ابن باز (٤/٤٠٥).



وحالاً، كمقادير التعزيرات وأجناسها، وصفاتها فإن الشارع ينوع فيها بحسب المصلحة...»^(١).

وهذا أصل متفق عليه بين المتقدمين والمعاصرين، يقول مصطفى الزرقا بعد ذكره لقاعدة «لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان»: «وقد اتفقت كلمة فقهاء المذاهب على أن الأحكام الاجتهادية من قياس ومصلحة هي المعنية بالقاعدة الآنف الذكر، أما الأحكام الأساسية التي جاءت الشريعة لتأسيسها وتوحيدها بنصوصها الأصلية فهذه لا تتبدل بتبدل الأزمان، بل هي الأصول التي جاءت بها الشريعة لإصلاح الأزمان والأجيال»^(٢).

وفي اشتراط ارتباط الاجتهاد بجميع أنواعه بمقاصد الشريعة، وتحقيقه لها يقول الشاطبي: «قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقاً لمقصده في التشريع»^(٣)، وقال رحمته الله: «كل من ابتغى في تكاليف الشريعة غير ما شرعت له فقد ناقض الشريعة وكل من ناقضها فعمله في المناقضة باطل، فمن ابتغى في تكاليف ما لم تشرع له فعمله باطل»^(٤).

وبالرجوع إلى تعريف العلماء للاجتهاد يتضح هذا الشرط عندهم جلياً^(٥).

ومما يدل على اشتراط ربط الاجتهاد بمقاصد الشريعة، اشتراط العلماء

(١) إغاثة اللهفان (٣٣٠/١ - ٣٣١) وقد نسبه إلى طائفة من العلماء.

(٢) المدخل الفقهي العام (٩٢٣/٢ - ٩٢٥).

(٣) الموافقات (٣٣١/٢).

(٤) الموافقات (٣٣٣/٢)، (١٠٥/٤ - ١٠٧)، وانظر: إعلام الموقعين (٣٧٣/٤).

(٥) انظر: المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي (١٦/١ - ٣٤)، الاجتهاد لفيض الله ص ٤٨، الاجتهاد للقراضاوي ص ٤٣، الاجتهاد ورعاية المصلحة للسعيد ص ٥٤. وانظر: مصادر التشريع فيما لا نص فيه ص ٧ - ٨، مقاصد الشريعة وعلاقتها بالأدلة ص ٤٦٩ - ٦٢١، نظرية المقاصد عند الشاطبي ص ٣٢٤ - ٣٥٣.

في المجتهد أن يكون عالماً بمقاصد الشريعة علماً يمكنه من كمالها^(١).

ولأن الاجتهاد إنما يكون لاستنباط الحكم الشرعي، والحكم الشرعي إنما يستفاد من الأدلة الشرعية، والأدلة الشرعية منصوبة لتحقيق مقاصد الشارع في المكلفين.

هذه تقارير عامة للعلماء في ضوابطهم للاجتهاد وشروطهم فيه.

ولهم - متقدمين ومعاصرين - تقارير تفصيلية في ضوابط الاعتداد بالمصلحة وحجيتها، وحجية الاستدلال بها، وبناء الأحكام عليها، وكذلك في السياسية الشرعية. فقد ضبطوهما بضوابط تحدد معالهما، وتبين مواضعهما، وما يجريان فيه، وما لا يجريان.

وقد تصدى كثير منهم لما تصوره بعض أبناء هذا العصر من أن الخلفاء الراشدين ومعهم الصحابة الكرام عليهم السلام قدموا المصلحة على النص، وغيروا الأحكام المنصوصة لأجلها، وبينوا أن هذا توهم من القائلين به.

وفيما يأتي بيان ذلك كله:

فمن ضوابط المصلحة وقيودها عندهم: أن لا تعارض نصوص الشريعة، وأن الأحكام المنصوصة لا سبيل إلى القول بالمصلحة فيها، ولا إلى التغيير فيها بأي اعتبار، يقول الغزالي مجيباً عن فتوى لبعض العلماء رأى الغزالي فيها تغييراً لحكم منصوص بناء على المصلحة^(٢).

«... قلنا: هذا عندنا خروج عن الشرع بالكلية، وانسلاخ عن ربة الدين، وهو متداع إلى هدم قواعد الشرع وتحريف حدودها وقيودها، وتغيير ذلك بالأشخاص، والأزمنة والأحوال؛ والحكم في جميعها على مخالفة

(١) انظر بالإضافة إلى هذه المراجع: الموافقات (١٠٥/٤ - ١٠٧).

(٢) هي الفتوى المنسوبة لبعض العلماء بتقديم الصوم على العتق في كفارة الوطء في نهار رمضان.



النص بموجب الاستصلاح؛ وذلك أمر باطل على القطع، وإنما تطلب الأحكام من مصالح تجانس مصالح الشرع إذا فقدنا تنصيب الشرع على الحكم، فأما إذا صادفناه فالاستصلاحات وتصرفات الخواطر معزولة مع النصوص»^(١).

وقال الشيخ عبد الوهاب خلاف مشنعاً على من رأى أنه قدم المصلحة على النص:

« إن الذي يحتج بالمصلحة المرسلة فيما لا نص فيه، وفيما فيه نص، قد فتح باباً للقضاء على النصوص، وجعل حكم النص أو الإجماع عرضة للنسخ بالرأي؛ لأن اعتبار المصلحة ما هو إلا مجرد رأي، فتعريض النصوص لنسخ أحكامها بالآراء وتقدير العقول خطر على الشرائع الإلهية»^(٢).

وأما ما تصوره الذين قالوا: إن الصحابة رضي الله عنهم قدموا المصلحة على النص، وغيروا الأحكام المنصوصة لأجلها، فإنه توهم، فعند التأمل والتحقيق لم يقدم الصحابة رضي الله عنهم المصلحة على النص، ولم يغيروا الأحكام لأجلها؛ لأن الوقائع التي أفتى فيها الصحابة رضي الله عنهم هي وقائع غير الوقائع السابقة، لها عللها وملابساتها التي اقتضت أحكاماً مناسبة لها، وأن الوقائع السابقة وقائع أخرى لها أحكامها الخاصة بها، بدليل أنها لو عادت تلك الوقائع مرة أخرى لعادت أحكامها.

فمثلاً: ما فعله عمر رضي الله عنه بالنسبة لسهم المؤلفة قلوبهم هو من تحقيق

(١) شفاء الغليل ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(٢) مصادر التشريع فيما لا نص فيه ص ١٠١، وانظر: ابن حنبل لأبي زهرة ص ٣٢١ ومالك له ص ٣٣٣، الاجتهاد في الشريعة لفوزي فيض الله ص ٦٠، المصلحة في التشريع ونجم الدين الطوفي ص ٦٤ - ٦٥، الاجتهاد في الشريعة ص ١٦٢، الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراط ص ٧٤ كليهما للقرضاوي.

المناط، وهو النظر في الأفراد التي ينطبق عليها النص، فقد رأى أنه ليس في ذلك الوقت من ينطبق عليه هذا الوصف حتى يعطى، فهو ﷺ اجتهد في تطبيق النص، ولم يغير الحكم ولم يبدله. فكما هو الحال في بعض الأحيان لا توجد بعض الأصناف التي تصرف لهم الصدقات، فلا يقال في هذه الحال: تغير الحكم وتبدل، ولا يقال: تغيرت المصلحة وتبدلت، وهذا ما فهمه فقهاؤنا رحمهم الله تعالى. يقول ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: «على أن ما ذكروه من المعنى لا خلاف بينه وبين الكتاب والسنة فإن الغنى عنهم لا يوجب رفع حكمهم وإنما يمنع عطيتهم حال الغنى عنهم، فمتى دعت الحالة إلى إعطائهم أعطوا...»^(١).

فعدنا قضيتان ومناطان وحكمان، قضية وجود المؤلفة قلوبهم، فالحكم ثابت وهو إعطاؤهم، وقضية عدم وجود المؤلفة قلوبهم، والحكم ثابت وهو عدم إعطائهم، وكلا الحكمين دلت عليه الآية، الأول بمنطوقها، والثاني بمفهومها^(٢).

وأما استدلالهم بأن عمر ﷺ أمضى طلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً، مخالفاً بذلك سنة رسول الله ﷺ، فالجواب أن بعض العلماء ضعف الحديث الوارد بجعل الثلاث بلفظ واحد طلقة واحدة سنداً ودلالة، واستدل بأن وقوع الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً مشهور بينهم، واستدل عليه بوقائع وظواهر من القرآن والسنة^(٣)، وبعضهم صحح هذا الحديث ولكن أجاب بأن جعل الثلاث واحدة، كان مشروطاً بشرط هو عدم استعجالهم فيه وقد زال هذا الشرط فزال الحكم؛ لأن الشرط ما يلزم من عدمه العدم، أو أنه أمضاه

(١) المغني (٢/٦٦٦).

(٢) انظر: ضوابط المصلحة ص ١٤٣ - ١٤٤، نظرية الإباحة ص ٣٥١، حول تطبيق الشريعة ص ٣٢ - ٣٣، الثبات والشمول ص ٤٦١ - ٤٤٣.

(٣) انظر: المغني (٧/١٠٤ - ١٠٥)، نيل الأوطار (٦/٢٣١ - ٢٣٤)، ضوابط المصلحة ص ١٥٠ - ١٦٠.



عليهم عقوبة بسبب سائغ كما يطلق على المولي إذا لم يفى، أو سداً لذريعة مخالفة السنّة، أي: في استعجالهم أمر الطلاق ليحملهم على موافقة السنة في عدم الاستعجال^(١)، فالحكم لم يتغير ولم تقدم المصلحة على النص، وإنما تغير المناط، والواقعة.

فالواقعة التي رأى عمر رضي الله عنه فيها إمضاء الثلاث غير الواقعة التي جعل النبي ﷺ طلاق الثلاث فيها واحدة.

فالحكمان باقيان متعلقان بقضيتين مختلفتين يطبق كل حكم على قضيته التي تناسبه.

وأما استدلالهم بأن عمر رضي الله عنه أسقط حد السرقة عام المجاعة معارضاً للنصوص بالمصلحة، ومغيراً للحكم من أجلها^(٢). فالجواب أن فعل عمر رضي الله عنه لا مخالفة فيه للنص، بل هو عميق امتثاله؛ وذلك لأن الله تعالى أوجب الرجوع في فهم كلامه وبيانه إلى سنة رسوله ﷺ وقد دلت سنته - عليه الصلاة والسلام - على أن لحد السرقة حتى يقام شروطاً لا بد من تحققها وموانع لا بد من انتفاءها، فنظر عمر رضي الله عنه فوجد أن بعض الشروط لم تتحقق إذ من الشروط انتفاء الشبهة، وهو شرط متفق عليه^(٣) وإن اختلف فيما يعد شبهة وما لا يعد. فحقق عمر رضي الله عنه المناط في هذه الواقعة^(٤) فرأى أن الشبهة متحققة.

وهي كون السرقة وقعت للاضطرار، وقد قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٥/٣٣ - ١٧)، إغاثة اللفهان (١/٣٣٣ - ٣٣٦)، إعلام الموقعين (٣/٤١ - ٤٢)، وانظر: ضوابط المصلحة ص ١٥٠ - ١٦٢، نظرية المصلحة في الفقه (٢٣٢ - ٢٣٣).

(٢) انظر: تعليل الأحكام ص ٤٣، أصول التشريع لعلي حسب الله ص ١٠٤.

(٣) انظر: المغني (١٤/٣٤٤)، الحدود والتعزيرات عند ابن القيم ص ٣٧٣.

(٤) واقعة السرقة في عام المجاعة.

عَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴿البقرة: ١٧٣﴾، وقد أخذ بذلك جماعة من الفقهاء^(١).

فعمر عليه السلام لم يخالف النص، ولم يغير الحكم، ولم يتعلق بالمصلحة، وإنما تعلق بالنصوص وجمع بينها، وعمل بها جميعاً^(٢).

فالحكم وهو وجوب القطع عند توفر الشروط وانتفاء الموانع ثابت إلى يوم القيامة، فلا تغيير ولا تبديل وإنما هو نظر في التطبيق^(٣).

وأما قضية قتل الجماعة بالواحد، فليس فيها تقديم للمصلحة على النص، ولا معارضة له بها، ولا تغيير للحكم من أجلها، بل عندنا قضيتان مختلفتان؛ إحداهما: منصوصة، وهي: قتل الواحد بالواحد^(٤)، والأخرى: لا نص فيها، وهي قتل الجماعة بالواحد إذا اشتركت في قتله، فاجتهد الصحابة عليهم السلام فيها بناءً على مقاصد الشريعة في حفظ النفوس، وصيانتها عن الإهدار. فعندنا قضيتان وحكمان، لكل قضية حكمها^(٥).

وهكذا تضمين الصانع، فإنه إذا كان الحال أن الغالب على الصانع الأمانة، فالقول قوله، ولا ضمان عليه إلا بتعد أو تفريط، فهو في هذه الحالة مدعى عليه، لأن الظاهر معه، وإذا وقعت حالة صار الغالب عليه فيها الخيانة فالحكم أنه يضمن، لأن الظاهر في هذه الحالة مع صاحب المال وليس معه، وهو مدع لعدم التفريط والتعدي. فعندنا قضيتان مختلفتان لكل منهما حكمها المناسب، فالأولى: الصانع مدعى عليه فالقول قوله، والثانية: هو فيها مدع وصاحب العمل مدعى عليه، فالقول قول صاحب المال، لأنه

(١) انظر: المغني (٤٦٢/١٢)، إعلام الموقعين (٢٣/٣)، أضواء البيان (١٧٤/١ - ١٧٩).

(٢) انظر: ضوابط المصلحة ص ١٤٥ - ١٤٧، الثبات والشمول في الشريعة ص ٤٧١.

(٣) انظر: الثبات والشمول في الشريعة ص ٤٧٣.

(٤) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٦٥/١)، وللجصاص (١٤٥/١).

(٥) انظر: ضوابط المصلحة ص ١٤٧ - ١٥٠.



مدعى عليه. فلم يتغير الحكم، بل هو باق على ما هو عليه، «البينة على المدعي، واليمين على من أنكر»، و«من يدعي الظاهر فالقول قوله»^(١).

ومثل ذلك القول بالتسعير بعد أن لم يكن القول به في عهد رسول الله ﷺ^(٢)، فقد يقال: هو من باب تغير الحكم لتغير المصلحة، وليس كذلك، لأن هناك صورتين ومناطين وحكمين، كل منهما يختلف عن الآخر، فالصورة الأولى لم تكن هناك حاجة إلى التسعير، لأن الأسعار ارتفعت دون تدخل من أحد باحتكار أو غيره، فكان الحكم عدم التسعير، وفي الصورة الثانية: وقع سبب من التجار باحتكار أو تواطؤ أدى إلى ارتفاع الأسعار فحكم بالتسعير لمواجهة ظلم التجار وإزالتها. فثبت أن الحكم ثابت لم يتغير وهو عدم مشروعية التسعير عند عدم الحاجة إليه، والقول به عند الحاجة^(٣).

«فالأحكام الشرعية بعد استنباط مناطها لا يلحقها التغير ولا التبديل، وإنما تطبق على الواقع... فهل إذا نص الشارع على أن من كان جنباً فعليه أن يتطهر، فوجد المكلف جنباً يوماً فلزمه الغسل، وغير جنب في يوم آخر فلم يلزمه، هل يقال في هذه الحالة: إن الحكم قد تغير لتغير المصلحة؟ أو يقال: إن الحكم انطبق في حالة دون أخرى وهو ثابت دائم»^(٤).

فعند التحقيق لا تغير ولا تبديل في الأحكام، وإنما التغير في طبيعة الحوادث^(٥). «فالواقع أن المجتهد إذا عرضت عليه مسألة من المسائل راعى ظروفها، وملابساتها والوسط الذي حدث فيه، ثم استنبط لها الحكم المتفق

(١) انظر: نظرية المصلحة في الفقه ص ٣٧ - ٣٨، ٢٣٦.

(٢) انظر: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ص ٣٢٤.

(٣) انظر: نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي ص ٣٨ - ٣٩، نظرية المقاصد عند الشاطبي ص ٢٦٠.

(٤) نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي ص ٣٩.

(٥) انظر: الثبات والشمول في الشريعة ص ٤٤٨ - ٤٥٣.

مع ذلك، فإذا تغير الوسط الذي حدثت فيه الواقعة تغيرت بذلك المسألة وتبدل وجهها، وكانت مسألة أخرى اقتضت حكماً آخر لها. وهذا لا ينفي أن المسألة السابقة بظروفها لا زالت على حكمها، وأنها لو تجددت بظروفها ووسطها لم يتبدل حكمها^(١).

وأما السياسة الشرعية وكونها من أسباب تغير الفتوى، فإن العلماء قيدوها باجتهاد ولي الأمر في مواطن لا نصوص فيها، وليست من التوقيفيات، ولا من المحكمات والقطعيات، ولا تكون في الحدود والجنايات المقدرات، وإنما في وقائع مستجدات، ونوازل محدثات، مبناهـا ومتعلقها المصلحة المرسلـة وغيرها من الأدلة التي يرجع إليها فيما لا نص فيه^(٢)، وكلها عند العلماء معتبرة بنصوص الشريعة، وقواعدها، وكلياتها، ومحكماتها، ومقاصدها، ترتبط بها، وتحكم إليها، وتتفق معها، وأي اجتهاد أو استدلال خرج عنها، أو ضاها أو ناقضها فهو باطل مطّرح لا يلتفت إليه، ولا يعول عليه^(٣). فلا بد لاعتبارها من «الملائمة لمقاصد الشرع بحيث لا تنافي أصلاً من أصوله، ولا دليلاً من دلائله»^(٤). «فكل مصلحة لا ترجع إلى حفظ مقصود فهم من الكتاب والسنة والإجماع، وكانت من المصالح الغريبة التي لا تلائم تصرفات الشرع فهي باطلة مطّرحـة»^(٥).

(١) محاضرات في أسباب اختلاف الفقهاء ص ٢٥٧ للشيخ علي الخفيف، بواسطة شريعة الإسلام، خلودها وصلاحها للتطبيق في كل زمان ومكان ص ١٣٣ - ١٣٤ للقرضاوي.

(٢) في باب السياسة الشرعية، يتوسع في الاعتماد على الأدلة التبعية، وهي ما ليس بنص ولا إجماع.

(٣) في ارتباط أدلة الاجتهاد فيما لا نص فيه، وهي: المصلحة المرسلـة، والاستحسان، والعرف، وسد الذرائع... بمقاصد الشريعة. انظر: مقاصد الشريعة وعلاقتها بالأدلة ص ٥٢٥ - ٦٢١، مقاصد الشريعة لابن عاشور ص ١٥ - ١٨.

(٤) الاعتصام (١٢٩/٢).

(٥) المستصفى (٣١٠/١).



على أنه يمكن أن يقال: إن ما ذكر من أمثلة وشواهد على تغير الفتوى بهذا السبب ليس على ظاهره، بل هذه وقائع أخرى، ومستجدات حادثة لها عللها وأسبابها التي اقتضت أحكاماً تناسبها، وأن الوقائع التي وردت فيها النصوص هي وقائع أخرى صاحبها علل وأسباب ومقتضيات اقتضت أحكاماً تناسبها. فتقدير عقوبة الخمر بأربعين كان له ظرفه الذي يناسبه، وسببه الذي يقتضيه، وذلك حينما لم يكن الناس يسارعون في الشراب، وينهمكون فيه، فهذه واقعة لها حكمها الذي يناسبها، ولما انهمك الناس وتسارعوا، كانت هذه واقعة أخرى لها حكمها الذي يناسب علتها وسببها، فالحكمان باقيان، يطبق كل منهما حسب الحال، ودليل ذلك أن عمر رضي الله عنه نفسه كان يطبق الحكمين، فإذا كان الشارب صاحب انهماك ومسارعة جلده ثمانين، وإذا كان صاحب زلة جلده أربعين^(١). وهكذا كان يفعل عثمان رضي الله عنه^(٢). وإباحة الزواج بالكتابيات في حال عدم الضرر بالمسلمات ومصالح المسلمين باقية على ما هي عليه، ومنعها في حال الضرر باق كذلك؛ فالحكمان باقيان يطبق كل منهما حسب واقعه. ومثل ذلك: الحكم بعدم التسعير، وعدم تحديد المهور باق في الأحوال والظروف المناسبة حينما لا يترتب ضرر ولا مفسدة، وفي حال تترتب المفسدة والضرر على المجتمع فهذه مسألة أخرى الحكم فيها التسعير وتحديد المهور، فالحكمان موجودان والاجتهاد في التطبيق. وهكذا قسمة الأرض التي فتحت عنوة، فقسمتها مشروعة إذا رأى الإمام أن ذلك مناسب، فالحكمان باقيان موجودان يحكم بكل منهما حسب مقتضى الحال؛ والاجتهاد في التطبيق.

(١) انظر: المحلى (٣٦٤/١١ - ٣٦٥)، المغني (٤٩٨/١٢ - ٤٩٩)، سبل السلام (٣٠/٤)، نيل الأوطار (١٤٢/٧ - ١٤٣). وانظر: المستصفى (٣٠٥/١ - ٣٠٦)، شفاء الغليل ص ٢١٦ - ٢٢٠، الحدود والتعزيرات عند ابن القيم ص ٢٩٢ - ٣٠٥.

(٢) انظر المصادر السابقة نفسها.

جاء في «زاد المعاد»: «والإمام مخير في أرض العنوة بين قسمتها ووقفها. وجمهور الصحابة والأئمة بعدهم على أن الأرض ليست داخلية في الغنائم التي يجب قسمتها؛ إلا أن يرى الإمام في وقت من الأوقات أن المصلحة تقتضي القسمة، فإن له أن يقسمها»^(١).

وهكذا منع تعدد الزوجات إذا رأى ولي الأمر فيه مصلحة راجحة تلائم مقاصد الشرع، فهذه واقعة أخرى غير التي أبيح فيها التعدد. فإذا عري التعدد عن الضرر، فهذه واقعة حكمها الإباحة، وإذا تضمن الضرر فهذه واقعة أخرى حكمها المنع، فالحكمان موجودان، والاجتهاد في التطبيق^(٢).

وهذا الاجتهاد يختلف عما لو حكم بإبطال التعدد مطلقاً؛ لأنه إبطال لحكم منصوص، وهو باطل بإجماع المسلمين^(٣).

ومثل ذلك مسألة منع شراء اللحم - أو غيره - في يومين متتابعين، لما في ذلك من الضرر والفساد، فهذه واقعة لها حكمها الذي يناسبها، فإذا لم يكن هناك ضرر ولا فساد، فهذه واقعة أخرى حكمها الذي يناسبها الإباحة، فالحكمان باقيان موجودان، والاجتهاد في التطبيق^(٤).

وبعد عرض هذا الضابط وما فيه من قرارات يتبين لنا أن تغير الفتوى - على القول به - ليس تغييراً للشرعة، ولا تبديلاً لمحكماتها وقطعياتها وثوابتها، ولا لأحكامها التي دلت عليها نصوصها ودلائلها، فهذه منطقة محظورة - بالأدلة القطعية - لا تحوم حولها مسألة تغير الفتوى.

(١) زاد المعاد (١٧٣/٢ - ١٧٤). وانظر: الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام ص ١٠٨، نظرية الإباحة عند الأصوليين والفقهاء ص ٣٥١.

(٢) انظر: نظرية الإباحة ص ٣٥٤، المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني للبوطي ص ٢٠٧ - ٢٠٩.

(٣) انظر: مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز (٢٣٠/٣ - ٢٣٤)، الاجتهاد في الشريعة ص ١٥٩ - ١٦٧، الاجتهاد المعاصر بين الانقراط والانضباط ص ٧١ - ٧٩ كليهما للقرضاوي.

(٤) انظر: نظرية الإباحة ص ٣٤٢ - ٣٤٥.



الضابط الثالث:

أن التغير لا يقع مع بقاء العلة وتحقق الشروط، وانتفاء الموانع
فالتغير مع بقاء العلة والأوصاف، وتحقق الشروط وانتفاء الموانع نسخ،
والنسخ حق للشارع انتهى بنهاية الوحي بالإجماع. قال الشاطبي رحمته الله: «فلذلك
لا تجد فيها بعد كمالها نسخاً، ولا تخصيصاً لعمومها، ولا تقييداً لإطلاقها،
ولا رفعاً لحكم من أحكامها؛ لا بحسب عموم المكلفين، ولا بحسب خصوص
بعضهم، ولا بحسب زمان دون زمان، ولا حال دون حال، بل ما أثبت سبباً
فهو سبب أبداً لا يرتفع، وما كان شرطاً فهو - أبداً - شرط، وما كان واجباً فهو
واجب أبداً، أو مندوباً فهو مندوب، وهكذا جميع الأحكام؛ فلا زوال لها ولا
تبدل ولو فرض بقاء التكليف إلى غير نهاية لكانت أحكامها كذلك»^(١).

فإن تغيرت العلة أو فقد شرط أو وجد مانع، فهي حينئذ مسألة أخرى
لها حكمها المناسب، فالحكم يتبع مأخذه، والمأخذ هو الذي يتغير،
والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً. فإذا جاء النص مبنياً على علة؛ فحيثما
وجدت العلة وجد الحكم، ولا يتخلف عنها ما دامت الشروط متحققة
والموانع منتفية، فإذا تخلفت العلة أو تخلف شرط أو وجد مانع تخلف
الحكم، لكن المسألة حينئذ غير المسألة^(٢).

قال أبو بكر ابن العربي: «... فكل ما فعله النبي ﷺ لحكمة وحاجة وسبب،
وجب أن السبب والحالة إذا ارتفعت أن يرتفع الحكم، وإذا عادت أن يعود»^(٣).

وهو معنى قول الفقهاء وتقييدهم: «الحكم يدور مع علته وجوداً
وعدماً»^(٤).

(١) الموافقات (٧٨/١ - ٧٩)، (٣٧/٢).

(٢) سبقت أمثلة وشواهد كثيرة على ذلك.

(٣) عارضة الأحوزي (١٢٧/٣).

(٤) انظر: قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام (٤/٢)، مجموع فتاوى ابن تيمية
(٥٠٣/٢١)، القواعد الفقهية للندوي ص ٣٨٨.

الضابط الرابع:

أن تغير الفتوى مبني على الدليل الشرعي

إن تغير الفتوى ينبني على الدليل الشرعي، والمُذَرَك المناسب شرعاً وليس مطلقاً لمجرد التغيير كيفما كان، لمجرد الأهواء والشهوات، فإن العلماء مجتمعون على أنه ليس لأحد أن يقول في دين الله إلا بدليل، ولأن مقصد الشارع من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية الهوى حتى يكون عبداً لله اختياراً كما أنه عبد لله اضطراراً^(١)؛ فلا يستحسن إلا ما استحسنته الشرع، ولا يقبح إلا ما قبحه الشرع. قال الشاطبي نقلاً عن بعض العلماء: «كان الناس في الجاهلية يتبعون ما تستحسنه عقولهم وطبائعهم، فجاء النبي ﷺ فردهم إلى الشريعة والاتباع، فالعقل الصحيح الذي يستحسن ما يستحسنه الشرع ويستقبح ما يستقبحه»^(٢).

ويقول الشافعي بعد أن أورد جملة من الأدلة على أنه ليس لأحد أن يقول على الله إلا بدليل: «وهذا يدل على أنه ليس لأحد دون رسول الله ﷺ أن يقول إلا بالاستدلال»^(٣).

ويقول ابن القيم رحمه الله: «فلا يجوز العمل والإفتاء في دين الله بالتشهي والتخير وموافقة الغرض، فهذا من أفسق الفسوق وأكبر الكبائر»^(٤). ونقل على ذلك الإجماع^(٥).

ويشترط أن يكون فهم الدليل من الكتاب والسنة على مقتضى فهم السلف الصالح من الصحابة ومن تبعهم من أئمة الدين.

(١) انظر: الموافقات (١٦٨/٢).

(٢) الاعتصام (٩٣/١). وقد نقل الشاطبي عن العلماء كثيراً من النصوص في هذا المعنى وتوسع في الاستدلال على هذا الأصل القطعي. انظر: الاعتصام (٥٣/١ - ١٤٠).

(٣) الرسالة ص ٢٥ تحقيق أحمد شاكر.

(٤) إعلام الموقعين (٢/٤).

(٥) المصدر نفسه.



قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ: «فلهذا كله يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل به، فهو أخرى بالصواب، وأقوم في العلم والعمل»^(١).

وقال الحافظ ابن عبد الهادي: «ولا يجوز إحداث تأويل في آية أو سنة لم يكن على عهد السلف، ولا عرفوه ولا بينوه للأمة، فإن هذا يتضمن أنهم جهلوا الحق في هذا وضلوا عنه، واهتدى إليه هذا المعترض المستأخر»^(٢).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «من فسر القرآن أو الحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين، فهو مفتر على الله ملحد في آياته، محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»^(٣).

الضابط الخامس:

أن الفتوى لأهل العلم المجتهدين

من المقطوع به أن الفتوى منزلتها عالية، ودرجتها رفيعة، فهي إخبار عن حكم الله، والقائلون بها موقعون عن رب العالمين سبحانه^(٤)، لذلك فإنما يقوم بها ويتولاها أهل العلم المجتهدون^(٥)؛ وهذا مجمع عليه^(٦).

(١) الموافقات (٧٧/٣).

(٢) الصارم المنكي (٤٩٧/١).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٤٣/١٣).

(٤) انظر: إعلام الموقعين (١٠/١ - ١١)، الموافقات (٢٤٤/٤ - ٢٤٦).

(٥) أي: من تتوفر فيهم شروط الاجتهاد، ومن أهمها: العلم بالكتاب والسنة، واللسان العربي، ومقاصد الشريعة، والملكة الفقهية، وشروط التكليف والعدالة لأخذ قوله. وهي مبسطة في كتب أصول الفقه والفتوى وغيرها. انظر: الاجتهاد في الشريعة، والاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراط كليهما للقرضائي، والاجتهاد في الشريعة لفوزي فيض الله.

(٦) انظر: صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ص ١٥ - ١٧، الفقيه والمتفقه (١٥٦/٢) وما =

جاء في «الفقيه والمتفقه» نقلاً عن الشافعي: «لا يحل لأحد أن يفتي في دين الله إلا رجلاً عارفاً بكتاب الله؛ بناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وتأويله وتنزيله، ومكيه ومدنيه، وما أريد به، وفيه أنزل. ثم يكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله ﷺ؛ بالناسخ والمنسوخ، ويعرف من الحديث ما عرف من القرآن، ويكون بصيراً باللغة، بصيراً بالشعر، وبما يحتاج إليه للعلم والقرآن، ويكون بعد هذا مشرفاً على اختلاف أهل الأمصار، وتكون له قريحة بعد هذا. فإذا كان هكذا فله أن يتكلم ويفتي في الحلال والحرام»^(١).

لكن قد ابتلي الإسلام والمسلمون بمن يهجم على القول على الله بغير علم، ويتصدى لهذا الأمر العظيم وهو ليس أهلاً له.

وكما نلاحظ في عصرنا هذا الجرأة على الفتوى وعلى القول على الله بغير علم، فإن ذلك قد وقع في أزمنة بعيدة، فقد سجله الحافظ ابن رجب^(٢) شاكياً منه مستغرباً له.

قال رحمه الله: «يا لله العجب! لو ادعى معرفة صناعة من صنائع الدنيا، ولم يعرفه الناس بها ولا شاهدوا عنده آلاتها لكذبوه في دعواه، ولم يأمنوا على أموالهم، ولم يمكنوه أن يعمل فيها ما يدعيه من تلك الصناعة، فلله العجب كيف يقبل أهل العقل دعواه، ويحكمونه في أديانهم؛ يفسدها بدعواه الكاذبة»^(٣).

= بعدها، إعلام الموقعين (١٠/١ - ١١) و(١٩٩/٤ - ٢١٨)، الفتوى بين الانضباط والتسيب ص ١٩ وما بعدها، مباحث في أحكام الفتوى ص ١١١ - ١٥٠.

(١) الفقيه والمتفقه (١٥٧/٢). وانظر: إعلام الموقعين (١٩٩/٤ - ٢٠٥)، جامع بيان العلم وفضله (٢٦/٢ - ٢٧).

(٢) توفي سنة (٧٩٥)، مقدمة كتابه جامع العلوم ص ٣.

(٣) الحكم الجديرة بالإذاعة ص ٢٠ بواسطة: بدعة إعادة فهم النص ص ١٣٣، اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص ٤١.



ولذلك حذر السلف من هذا الأمر الخطير حتى قالوا بالحجر على من يفتح هذا الميدان وهو ليس أهلاً له، وحكموا عليه بأنه آثم عاص، وأن ذلك محرم عليه^(١).

قال ابن القيم رحمته الله: «من أفتى الناس وليس بأهل للفتوى فهو آثم عاص... وهؤلاء بمنزلة من يدل الركب وليس له علم بالطريق، وبمنزلة الأعمى الذي يرشد الناس إلى القبلة، وبمنزلة من لا معرفة له بالطب وهو يطب الناس؛ بل هو أسوأ حالاً من هؤلاء كلهم، وإذا تعين على ولي الأمر منع من لم يحسن التطبيب من مداواة المرضى، فكيف بمن لم يعرف الكتاب والسنة ولم يتفقه في الدين؟».

قال: «وكان شيخنا^(٢) رحمته الله شديد الإنكار على هؤلاء، فسمعتة يقول: قال لي بعض هؤلاء: أجعلت محتسباً على الفتوى؟ فقلت له: يكون على الخبازين والطباخين محتسب ولا يكون على الفتوى محتسب!»^(٣).



(١) الفقيه والمتفقه (١٥٥/٢ - ١٥٦)، إعلام الموقعين (٢١٧/٤، ٢٤٥)، جامع بيان العلم وفضله (١٦٣/٢ - ١٦٦).

(٢) هو شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٣) إعلام الموقعين (٢١٧/٤).

الخاتمة

وتشمل:

أ - النتائج.

ب - التوصيات.

بعد معاشة لهذا الموضوع، وسبر غوره، وتتبع جزئياته، وجمع شتاته، وانتظام عقده، واتساق نظمه، ظهرت لي مجموعة من النتائج والتوصيات أقيدها فيما يلي:

أ - النتائج:

١ - عظم شأن الفتوى؛ فهي إخبار عن الله تعالى^(١)، وعلو منزلة المفتين، وعظيم مسؤوليتهم؛ فهم موقعون عن رب العالمين، قائمون مقام النبي ﷺ في بيان أحكام الشريعة^(٢).

٢ - خطر هذا الموضوع «تغير الفتوى»، وبعد أثره، وأنه مظنة للمزالق، وذريعة لأهل الهوى والتشهي.

٣ - فضل علماء هذه الأمة، وأنهم أمناء على الشريعة، نصحاء للإسلام والمسلمين، وعظم جهودهم في المحافظة على الشريعة وحمايتها من العابثين.

٤ - أن تغير الفتوى مبني على أسباب محددة، واضحة جلية، لا

(١) عرفها بذلك القرافي في الذخيرة (١٢١/١٠).

(٢) الموافقات (٢٤٤/٤ - ٢٤٥).



تلتبس على من له أدنى بصيرة بأدلة الشريعة وأحكامها، وله ضوابط تحدده وتقيده بأسبابه وتخصصه بها.

٥ - الإجماع القطعي منعقد على عموم الشريعة في الأزمان والأحوال والأشخاص، وبقاء أحكامها واستمرارها، وأنه لا يدخلها نسخ بعد وفاة النبي ﷺ.

٦ - أن التغير إنما يقع في المدارك والمناطات، وحينئذ تكون قضايا ووقائع آخر غير تلك السابقات، يدل على ذلك أن العلماء الذين قالوا بتغير الفتوى^(١) قائلون بعموم الشريعة، ونصوصهم في ذلك قاطعات^(٢).

٧ - عناية العلماء بهذا الموضوع، واهتمامهم به، وحرصهم على ضبطه وتقييده وتحديده، فقد اهتموا بضوابط الاجتهاد فيما لا نص فيه، وقسموا الأحكام إلى ما يدخله الاجتهاد، وما لا يدخله، وما يتغير لأسباب تقتضي ذلك وما لا يتغير منها، كل ذلك بنصوص واضحة جلية، وعبارات دقيقة، وميزوا بينها بحيث لا تلتبس إلا على صاحب هوى وتشه أو جاهل لا علم له.

ب - التوصيات:

١ - زيادة العناية بهذا الموضوع من قبل الهيئات العلمية؛ كالكليات الشرعية، والمجامع الفقهية، ومراكز البحوث.

٢ - العناية بهيئات الإفتاء في العالم الإسلامي، وتفعيل وتشجيع الاجتهاد الجماعي، وتحقيق الشروط التي قررها العلماء في المفتين ممن يختارون لهذا المنصب، وتأهيل الأعداد الكافية من المفتين التي تلبى حاجات المجتمعات الإسلامية في هذا العصر المتطور المتسارع.

(١) منهم: القرافي والشاطبي وابن القيم.

(٢) سبق ذكر كثير منها.

٣ - إنشاء جهات لتنظيم الفتوى، ومراقبة المفتين، والاحتساب على من ليس أهلاً للفتوى من التصدي لها، وزجرهم والأخذ على أيديهم حماية للشرعية وحفظاً لها.

